

مستقبل التنافس الدولي والمتغيرات الجيوسياسية في حوض البحر الأحمر

باحث في الدراسات الاستراتيجية

د. أبوبكر فضل محمد عبد الشافع

المستخلص:

تتناول الدراسة مستقبل التنافس الدولي والمتغيرات الجيوسياسية في منطقة حوض البحر الأحمر، في خضم حالة التنافس السياسي والأمني والاقتصادي المحتدم بين العديد من القوى الدولية، لتشكيل حلقات معقدة من الاستراتيجيات الدولية المتصارعة والمتنافسة، في إطار المصالح والمكانة الدولية. ويرجع ذلك لموقعها الجيوبوليتيكي وعمقها الاستراتيجي، وتهدف الدراسة إلى التعرف على مستقبل التنافس الدولي في منطقة حوض البحر الأحمر وممراتها الاستراتيجية. وقد استخدمت الدراسة طريقة تكامل المناهج في معالجة إشكالية الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن منطقة حوض البحر الأحمر ظلت ولا زالت تحتل المكانة الاستراتيجية للقوى الدولية، وأن مستقبل التنافس الدولي في المنطقة ستزداد تعقيدا وتنافسا أكبر، على ضوء موروثات الماضي ومعطيات الحاضر، ومحاولة قراءة المتغيرات الراهنة واستشراف المستقبل.

Abstract:

The study deals with the future of international competition and geopolitical variables in the Red Sea Basin region, in the midst of the heated political, security and economic competition between many international powers, to form complex rings of conflicting and competing international strategies, within the framework of interests and international status. This is due to its geopolitical location and strategic depth. The study aims to identify the future of international competition in the Red Sea Basin region and its strategic corridors. The study used the method of curriculum integration in addressing the problematic of the study. The study reached several results, the most important of which is that the Red Sea Basin region has remained and still occupies the strategic position of international powers, and that the future of international competition in the region will become more complex and more competitive, in light of the legacies of the past and the data of the present, and an attempt to read the current variables and anticipate the future.

مقدمة:

تشهد منطقة حوض البحر الأحمر حالة تنافس سياسي وأمني واقتصادي محتدم محليا وإقليميا ودوليا، وتحول البحر الأحمر من بحيرة أفروعرية إلى ساحة دولية مفتوحة لكل راغب في إيجاد موطن قدم فيها، ويتصاعد اليوم الاهتمام الإقليمي والدولي بالمنطقة، وباتت ساحة جديدة للتنافس الجيوسياسي بين العديد من القوى المتعددة المستويات (محلية وإقليمية ودولية)، والمتباينة السياسات، والمتنافضة الأهداف والمتعارضة الأحلاف، لتشكل حلقات معقدة من الاستراتيجيات الدولية بالمنطقة، تتصارع وتتنافس في إطار المصالح والمكانة الدولية.

فثمة تصاعد جلي لعملية الانخراط المستمر في حلبة الصراع على الهيمنة وفرض النفوذ في هذه المنطقة، من قوى إقليمية وأخرى دولية، فبعض القوى العظمى بدأت تعير انتباهها متزايد لمنطقة البحر الأحمر، كالصين التي رسخت من حضورها الاقتصادي والعسكري والتي أصبحت تزامم القوى الغربية كالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في مناطق نفوذها التقليدية. وهو ما يعمل على تغيير موازين القوى على صفتي أحد أكثر المسطحات المائية الحيوية ازدحاماً في العالم. وكذلك التنافس الجيوسياسي من بعض القوى الإقليمية في المنطقة كإيران وإسرائيل وتركيا.

وأن منطقة البحر الأحمر وبيئتها الجيوسراتيجية ظلت وتستمر مستقبلاً أكثر المناطق جذبا للتنافس الدولي محليا وإقليميا ودوليا ويرجع ذلك لخصائص المنطقة الجيوبوليتيكية والاستراتيجية، وأن مستقبل التنافس الدولي في حوض البحر الأحمر سيزداد تعقيداً وتنافساً أكبر، على ضوء موروثات الماضي ومعطيات الحاضر، ومحاولة قراءة المتغيرات والتحديات الجيوسياسية الراهنة، في خطوة لاستشراف مستقبل التنافس الدولي بالمنطقة. وتشير العديد من الدراسات إلى استمرار صراعات قديمة وبروز أخرى جديدة وهناك مؤشرات لاستمرار هذه الصراعات مستقبلاً، ومن أبرز الصراعات بالمنطقة في الوقت الراهن، الصراع الصيني - الأمريكي واشتداد التنافس بينهما، والصراع الإيراني - السعودي (الصراع السني - الشيعي)، والصراع العربي - الإسرائيلي، وهناك صراعات أقل حدة من تلك يمكن أن نطلق عليها التنافس، منها التنافس العربي - التركي، والتنافس الأثيوبي - المصري، إلى جانب كل ذلك هنالك قوى أخرى متنافسة وتبحث عن مصالحها بالمنطقة والتموضع فيها، مثل القوى الأوروبية أبرزها فرنسا، والقوى الآسيوية أبرزها اليابان والهند. فكل تلك الصراعات والمنافسات تدور في ساحة منطقة حوض البحر الأحمر وبيئتها الجيوسراتيجية.

وتهدف الدراسة إلى التعرف على مستقبل التنافس الدولي في منطقة حوض البحر الأحمر وممراتها الاستراتيجية. وقد استخدمت الدراسة طريقة تكامل المناهج في معالجة إشكالية الدراسة.

توجد بعض الدراسات السابقة في هذا المحور منها دراسة زاك فيرتين بعنوان: «منافسات البحر الأحمر: الخليج والقرن الإفريقي وجيوسياسيات البحر الأحمر الجديدة»، الصادرة عن مركز بروكنجز - الدوحة، أغسطس 2019م.

مشكلة الدراسة: أدى مزيج من التغييرات السياسية والاقتصادية والأمنية، في حوض البحر الأحمر، إلى بروز معطيات جديدة أخذت تتشكل في البيئة الجيوبوليتيكية لدول الحوض، وزاد الأمر تعقيداً اشتداد التنافس الدولي في المنطقة. وعلى ضوء تلك المشكلة يبرز التساؤل الرئيسي التالي: ماهي مقاربات مستقبل

التنافس الدولي في هذه البيئة الجيوستراتيجية والتي تتميز بأنها شديدة التنافس والتعقيد والتغيير؟
تفترض الدراسة أن منطقة حوض البحر الأحمر ظلت ولا زالت تحتل المكانة الاستراتيجية للقوى الدولية، نتيجة لموقعها الجيوبوليتيكي وعمقها الاستراتيجي وأهميتها الاقتصادية، ولذلك أصبحت دافعاً وجاذباً للتنافس المحلي والإقليمي والدولي. وأن مستقبل هذا التنافس سيشهد مزيداً من التعقيد والتجاذب أمنياً وسياسياً واقتصادياً.

العمق الإستراتيجي للبحر الأحمر:

يقع البحر الأحمر بين قارتي إفريقيا وآسيا كما أنه امتداد من المحيط الهندي وهو محيط بخليج عدن من الجهة الجنوبية ويصل لدول الشرق الأوسط من خلال خليج العقبة، وعرض هذا البحر يقارب 190 ميلاً من أوسع نقاطه وطوله يقارب 1200 ميل، كما سجل أقصى عمق له بمقدار 1640 قدماً. ويحتوي البحر الأحمر على العديد من الجزر والتي تتمتع بموقع استراتيجي مؤثر، بعضها مأهولة بالسكان مثل جزيرة دهلك وسواكن. كما يحتوي البحر الأحمر على العديد من الشواطئ الرملية الجذابة وفيها الكثير من الشعاب المرجانية التي تعمل على جذب الغواصين من جميع العالم، كما أن الشواطئ التابعة لهذا البحر تحتوي على العديد من المنتجعات السياحية ذات المزايا العديدة لتوفر الرفاهية وتستقطب هذه المنتجعات الكثير من السياح المحليين والأجانب⁽¹⁾.

ويمثل البحر الأحمر أهمية استراتيجية للدول المطلة عليه، وللدول التي تسعى لضمان تواجدها في هذه المنطقة الحيوية، حيث يتمتع بموقع جغرافي واستراتيجي مهم لأنه ملتقى ثلاث قارات (إفريقيا - آسيا - أوروبا) وهو حلقة وصل بين ثلاث مناطق إقليمية (الشرق الأوسط - القرن الإفريقي - منطقة الخليج العربي). كذلك يمثل منفذاً بحري بين المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلنطي والخليج العربي، عن طريق مضيق باب المندب وقناة السويس.

كما امتاز البحر الأحمر بقربه من أعلى مخزون طاقوي في العالم، حيث يوجد 70% من احتياطي النفط العالمي في الشرق الأوسط بالقرب من البحر الأحمر. كما أن نسبة كبيرة من النفط تمر من الخليج عبر مضيق هرمز إلى خليج عمان ومنه إلى خليج عدن وباب المندب إلى البحر الأحمر وعبر قناة السويس إلى البحر المتوسط وأوروبا. ولهذا فالبحر الأحمر مهم من جهة تخفيض نفقات نقل النفط إلى المستهلكين وتقصير الوقت⁽²⁾. ويستمد البحر الأحمر عمقه الاستراتيجي، من أنه قناة الوصل بين البحار والمحيطات المفتوحة، ومن هنا تتزايد أهميته الاستراتيجية أمنياً وعسكرياً واقتصادياً، فهو الطريق الرئيسي الذي يمر من خلاله نفط الخليج العربي وإيران إلى الأسواق العالمية في أوروبا التي تحتاج إلى نقل حوالي 60% من احتياجاتها من الطاقة عبر البحر الأحمر ونقل 25% من احتياجات النفط للولايات المتحدة عبره أيضاً. وللبحر الأحمر دور في التجارة الدولية بين قارتي أوروبا وآسيا، وتقدر السفن التجارية العابرة للبحر الأحمر سنوياً بأكثر من 20 ألف سفينة، وتقع ثروات قاع البحر الأحمر في نطاق المنطقة الاقتصادية للدول المطلة عليه، إذ يمثل العمق الاستراتيجي لكل من السعودية ومصر، ويختصر البحر الأحمر المسافة بين الشرق والغرب ويتاخم الكثير من المناطق الحساسة ذات التأثير الحيوي مثل منابع النيل وروافده والأماكن الإسلامية المقدسة، كما يوجد في البحر الأحمر العديد من الجزر والخلجان ذات الأهمية الاستراتيجية⁽³⁾. ويعتبر البحر الأحمر المنفذ البحري

الوحيد للأردن والسودان وجيبوتي وإرتريا، والمنفذ البحري الرئيس للسعودية واليمن ومنفذ لإسرائيل وجنوب آسيا وإفريقيا. ولهذا فهو يشكل عمقاً استراتيجياً مهماً للدول الواقعة عليه.

تشابه أهمية البحر الأحمر مع الخليج العربي، في جانب وقوعهما في الشرق الأوسط، فإن البحر والخليج يرتبطان بمضيقين حيويين في المنطقة هما باب المندب في البحر الأحمر، ومضيق هرمز في الخليج. ومن يسيطر عليهما يستطيع السيطرة على المنطقة برمتها والممتدة من إيران حتى القرن الإفريقي. وكذلك تلعب الجزر في كليهما دوراً مهماً في محاولة السيطرة والتحكم في المنطقة. ولهذا فإن البحر الأحمر والخليج العربي يعتبران من الناحية الجيوبوليتيكية والأمنية وحدة استراتيجية متكاملة⁽⁴⁾. وتكمن أهمية البحر الأحمر في كونه يمثل نظاماً فرعياً من إقليم الشرق الأوسط المضطرب بالأزمات السياسية والعسكرية التي تهدد حالة الاستقرار الأمني والسياسي في دول هذه المنطقة، وكما حدده « زيغنيو بريجنسكي » مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق وأبرز منظري الجيوبوليتيك، فهو القوس الذي يضم الشرق الأوسط والقرن الإفريقي ومنطقة المحيط الهندي، كما يقع ضمن الإطار الجيوبوليتيكي لمنطقة الخليج الاستراتيجية، فللبحر الأحمر أهمية استراتيجية تتقاطع فيه الدوائر الأمنية الثلاث (الأمن العربي - الأمن الإفريقي - الأمن العالمي) مركزها القرن الإفريقي⁽⁵⁾.

التحولات الجيوسياسية في منطقة حوض البحر الأحمر:

أولاً: التنافس والتحولات في القرن الإفريقي:

أضفى التنافس الدولي بعداً مهماً للسياق العام في القرن الإفريقي عامة، وفي نطاق سواحل البحر الأحمر الغربية بصفة خاصة، إذ باتت هذه المنطقة حلبة جديدة للمنافسة الدولية على مناطق النفوذ، إذ أصبحت جيبوتي التي تقع في نقطة محورية في البحر الأحمر وخليج عدن، الميناء ذا المياه العميقة الوحيد في المنطقة ومركز القواعد العسكرية الأمريكية والفرنسية واليابانية والإيطالية، وازداد الاهتمام بشكل كبير عندما انضمت الصين إلى هذه المجموعة، فيما أعربت روسيا والهند والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة عن سعي كل منها بتأسيس حضور إقليمي لها في المنطقة، كما نشطت وحدات دولية أخرى ألمانية وأسبانية خارج جيبوتي مع انتشارها في القوة المتعددة الجنسيات لمكافحة القرصنة في البحر الأحمر والمحيط الهندي⁽⁶⁾.



خريطة رقم (1) توضح حوض البحر الأحمر وخليج عدن وأهم المواقع والموانئ الاستراتيجية. وتعد القواعد العسكرية من أهم أدوات الدول في بسط نفوذها الخارجي، وإبراز نفوذها الإقليمي والدولي، وتعد جيبوتي ونظرًا لموقعها المحوري بؤرة الصراع الدولي⁽⁷⁾. لذلك أصبح القرن الإفريقي عرضة أكثر لمزيد من الضغوط الخارجية والمنافسة المرتبطة بالسياق الإقليمي والعالمي الأوسع. وفي إطار التنافس وتوسعها الجيوسياسي، تحاول إثيوبيا استعادة موقعها كدولة رائدة بالقرن الإفريقي في ظل التنافس الدولي على المنطقة الحيوية اقتصاديًا وأمنيًا. فعندما أصبحت إرتريا مستقلة عن إثيوبيا في عام 1993م، أضحت إثيوبيا دولة غير ساحلية، وبالتالي تعتمد على جيرانها وتحديداً جيبوتي والسودان للوصول إلى الأسواق الدولية. وقد أعاقت هذه التبعية طموح إثيوبيا في الظهور كقوة إقليمية غير متنازع عليها في القرن الإفريقي. وفي سعيها لتكون القوة المهيمنة وتحقيق طموحها الإقليمي كدولة رائدة بالمنطقة منذ قدم التاريخ، تحاول إثيوبيا فرض نفوذها على القرن الإفريقي، فقامت بعدة محاولات لإضعاف جيرانها بما في ذلك إرتريا والصومال لتجد لنفسها مساحة ساحلية تفتتح بها أمام الأسواق العالمية. حاولت إثيوبيا تعزيز استقلالية جمهورية أرض الصومال عن الصومال، من خلال اللعب على ورقة

«ميناء بربرة»، ودخلت حلبة التنافس مع دول الخليج العربي وتركيا في الاستفادة من المنطقة الساحلية للقرن الإفريقي لتقليل اعتمادها على ميناء جيبوتي الذي يستحوذ حاليًا على 95% من واردات وصادرات إثيوبيا، وقد فعلت ذلك من خلال السعي بنشاط إلى إثارة اهتمام الشركاء بتجديد وتطوير موانئ أخرى في المنطقة: ميناء بورتسودان في السودان، وميناء بربرة في إقليم صومالي لاند (جمهورية أرض الصومال) في الصومال، وميناء ممباسا في كينيا⁽⁸⁾.

لكن ميناء بربرة هو الأكثر أهمية بالنسبة لها، والأكثر راديكالية من حيث تحدي ديناميكيات السلطة الإقليمية وكذلك القانون الدولي، وذلك لأن صفقة الموانئ التي تشمل جمهورية أرض الصومال ستطعن في احتكار جيبوتي الفعلي للتجارة البحرية. إضافة إلى ذلك، قد يرسخ الميناء بلقنة الصومال الفعلية ويزيد من احتمالات أن تصبح إثيوبيا المهيمن الإقليمية. وإضعاف الصومال مستقبلاً من المطالبة والحصول على إقليم الأوغادين (الصومال الغربي).

يرجع اهتمام إثيوبيا بميناء بربرة إلى المنظور الاستراتيجي الإثيوبي؛ فهو الأقرب إلى إثيوبيا وسيصل المنطقة الشرقية من إثيوبيا (منطقة أوغادين) إلى أديس أبابا. كما سيوفر منفذًا تجاريًا حيويًا وطريقًا لتصدير الماشية والمنتجات الزراعية.

إن تطوير وتوسيع الميناء في بربرة يدعم ركيزتين أساسيتين للسياسة الإقليمية لإثيوبيا: الأولى هي الحفاظ على عزلة إرتريا؛ والهدف من ذلك هو إضعافها ومن ثم إعادتها إلى النفوذ الإثيوبي. أما الركيزة الثانية، تستند إلى الحفاظ على الوضع الراهن في الصومال وما بعد الحرب الأهلية. وهناك مشكلتان أعاقت طموحات إثيوبيا في بربرة: أولاً، لا تزال جمهورية أرض الصومال -وهي دولة مستقلة بحكم الواقع منذ عام 1991م- غير معترف بها دوليًا؛ فيخلق العمل داخلها مشاكل سياسية وقانونية. ثانيًا، لا تمتلك إثيوبيا الموارد الأساسية اللازمة للاستثمار وبناء الميناء لوحدها. وقد بذلت إثيوبيا جهودًا دبلوماسية والتي تتزامن مع تطورات حرب اليمن وعبر خليج عدن إلى المشاركة مع دولة الإمارات العربية المتحدة في إدارة الميناء بحصة تبلغ 19% في الصفقة، ففي مايو 2016م، وقعت شركة موانئ دبي العالمية اتفاقية لتطوير وإدارة ميناء بربرة لمدة 30 عامًا، رغم اعتراض الحكومة الصومالية الاتحادية، وتعني الصفقة التي تقودها إثيوبيا أن مطالبات مقديشو بشأن الإقليم الانفصالي قد ضعفت إلى حد كبير، كما تعني هذه الصفقة أن أرض الصومال قد قامت جزئيًا بكسر العزلة الدولية بالدخول في صفقات جوهرية مع شركاء تجاريين ناجحين ودول تعمل على الساحة العالمية، ولم يعد بمقدور مقديشو التظاهر بأنها تسيطر على الحكومة في هرجيسا عاصمة أرض الصومال⁽⁹⁾.

يمكن القول أن إثيوبيا نجحت في الوصول إلى ميناء آخر وعززت أمنها ومصالحها الاقتصادية والاستراتيجية. وأكدت إثيوبيا وجودها في إدارة الميناء، وبذلك قد مهدت الطريق أمام توسعها الجيوسياسي والاعتراف الدولي بهرجيسا.

وإقليميًا يبدو أن إرهابات نظام إقليمي جديد بدأت في التبور، فقد فرضت المعطيات التي أفرزتها التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة خلال العقد الأخير، توازنات إقليمية جديدة، أفضت إلى تعظيم دور دول الخليج في منطقة القرن الإفريقي انعكاسًا لمخاوف التهديد الإيراني المتصاعد في المنطقة.

فمنذ عام 2014م أدت الحسابات الاقتصادية والاستراتيجية إلى بروز مستويات غير معهودة من النشاط للدول الخليجية في القرن الإفريقي، وكان التجلي الأوضح لهذا الاهتمام الجديد السباق المحموم على الموانئ التجارية والعسكرية في الساحل الإفريقي. وقد برز تلك الاهتمام الخليجي بالقرن الإفريقي نتيجة لمخاوفها حول النفوذ الإيراني المتزايد، بما في ذلك الإمكانيّة في أن تكسب إيران موطئ قدم في البحر الأحمر، لكن هذا الاندفاع عكس خطوة أوسع خطتها أبوظبي والرياض لنيل سلطة أكبر في الشرق الأوسط والمناطق المحيطة به، وكان حماس الدولتين كبيراً، فرسختا نفسيهما، على حساب القوى التقليدية بالمنطقة مثل مصر وسوريا والعراق. وضاعف العاهل السعودي والشيخ الإماراتي جهودهما في العام 2015م مع اندلاع الحرب في اليمن، باحثين عن مواقع مطلة على الساحل الإفريقي للبحر الأحمر، لأنهما عملا على توسيع العمليات البرية والبحرية في الجبهات القتالية باليمن. ومع تعارك الحوثيين المدعومين من إيران، والفصائل اليمنية المدعومة من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والقوات السودانية التي ترعاها الدول الخليجية للسيطرة على الأراضي والساحل، ومع بروز توتر أوسع مع إيران في الممرات المائية المجاورة، تبقى هذه المناطق البحرية ذات الحركة الملاحية المكتظة غير مستقرة إلى حد كبير⁽¹⁰⁾. وتساعد التنافس والزخم لكسب النفوذ وازدادت قدرة الوصول في القرن الإفريقي في عام 2017م نتيجة الأزمة الخليجية، مع انتقال الخصام المحتمل الذي يضع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر في وجه قطر وتركيا إلى القرن الإفريقي. فقد استقطبت هذه العداوة التي تزكيتها تيارات شخصية وسياسية وتجارية وأيديولوجية البحر الأحمر وزعزت أقساماً من القرن الإفريقي، وهو منطقة أصلاً تتسم بالاضطرابات والهشاشة الأمنية والسياسية منذ زمن بعيد، وفي السنتين اللتين تلتا، أدى الانخراط الخليجي إلى استثمارات مهمة وإلى بعض الأحداث السياسية الإيجابية الملفتة، مما أعطى لمحة عن المنفعة التي يمكن أن يأتي بها تكامل أوسع، لكن الفترة اتسمت أيضاً بمحاولات قاسية لإحلال أنظمة صديقة وتحجيم الخصوم وضمان المصالح التجارية، في الصومال وجيبوتي وإثيوبيا والسودان. وفي عام 2018م انطلقت شرارة التغييرات السياسية الجذرية بالقرن الإفريقي، بفعل المطالب الشعبية بالإصلاح. نتج عنها إسقاط أنظمة مرت عليها ثلاثة عقود في الدولتين الكبيرين في المنطقة، في إثيوبيا والسودان، مما زاد من احتمالية بروز تحول قد يكون تاريخياً في المنطقة برمتها، ومع أن هذا التغيير أتى بتحفيز محلي، أثرت الدول الخليجية منذ انطلاقه في العملية الانتقالية في كل دولة باتجاه إيجابي وسليبي على حد سواء⁽¹¹⁾.

ونتيجة للتغيير السياسي في إثيوبيا والسودان، حيث يحاول القادة الجدد بعد إطاحة الأنظمة التي استمرت لعقود من الزمان، إحداث تحولات سياسية محفوفة بالمخاطر، وسارعت دول الخليج إلى التدخل في كليهما، مما أسفر عن نتائج متباينة. وعلى الرغم من أن المؤسسة المسيحية الأرثوذكسية في إثيوبيا ظلت تشعر بالقلق منذ فترة طويلة من النفوذ الإسلامي الذي يمارس من الخارج، فإن رئيس الوزراء آبي أحمد قبل حزمة مساعدات واستثمارات كان في حاجة ماسة إليها، من الإمارات بقيمة 3 مليارات دولار في إبريل 2018م. وبعد أشهر استضافت العائلة المالكة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة الرئيس الإثيوبي آبي أحمد والرئيس الإرتري أسياس أفورقي، للاحتفال باتفاقية السلام بين البلدين، وأعقب ذلك الحديث عن

تنشيط الموانئ البحرية وخطوط أنابيب النفط والاتصالات السلكية واللاسلكية، وغيرها من الاستثمارات، وسعى آبي أحمد بحكمة لتحقيق التوازن في علاقات بلاده مع المنافسين الإقليميين في القرن الإفريقي، إذ جعل تواصله الجديد مع السعودية والإمارات ومصر مقروناً بزيارات رسمية إلى قطر وإسرائيل. وأن وصول آبي للسلطة كان بمثابة انفتاح تاريخي في إثيوبيا، وبينما جرى الاحتفاء برؤيته للتحديث والإصلاح على نطاق واسع، فإن تغيير الحرس القديم أدى أيضاً إلى اضطرابات اجتماعية، وانعدام اليقين السياسي، وتصاعد الخطاب الإثني القومي.

آمن الشركاء الخليجيون والداعمون الغربيون إيماناً شخصياً كبيراً بهذا المصلح ذي الكاريزما، على أمل أن يتمكن من قيادة تنمية سياسية واقتصادية مستقرة، وأن يتيح لهم إمكانية الوصول إلى الصناعة المخصصة، والسوق الاستهلاكي (110 ملايين مستهلك).

أما السودان فقد نظر إليه المتنافسون الإقليميون كقطعة الشطرنج الجيوسياسية والاقتصادية، فعندما اندلع الحراك الشعبي في البلاد نهاية عام 2018م، شعر حكام المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، أن عهد الرئيس البشير قد انتهى، فأوقف هؤلاء دعمهم له مما عجل بسقوطه في 11 إبريل 2019م.

ولأهمية السودان الجيوسياسية، ونسبة لعلاقات الخرطوم مع قطر وتركيا، نظرت الرياض وأبوظبي إلى الثورة السودانية من منظور التشكيك في توجهاتها، تحرك الدبلوماسيون وضباط المخابرات والعسكريون السعوديون والإماراتيون بسرعة، ولأنهم كانوا عازمين على الفوز بقطعة رقعة الشطرنج الجيوسياسية بالمنطقة، سعوا إلى القضاء على التوجه الإسلامي وتشكيل شريك سوداني جديد وفق توجهاتهم، بالإضافة إلى تقديم بعض المساعدات المالية والطاقوية، استثمروا في القادة العسكريين الجدد. لكن هذه التدخلات الخليجية الخرقاء قوبلت بالغضب الشعبي في شوارع الخرطوم، وهتفت الجماهير المحتشدة في ساحة اعتصام القيادة العامة للجيش «لا نريد مساعدتكم»، نسبة للعلاقات المشبوهة بين القادة العسكريين الجدد وحكام الرياض وأبوظبي، كما لدور السودان في حرب اليمن وما قبله من الرفض الشعبي والمطالبة بالانسحاب الفوري منها، علاوة لخوف جماهير الثورة وقادتها خاصة الشباب من اختطاف ثورتهم من قبل الرياض وأبوظبي. وفي تلك الأثناء تدخلت إثيوبيا بقيادة آبي أحمد عبر وساطة مشتركة مع الاتحاد الإفريقي، وبعد جولات مارثونية من التفاوض والشد والجذب وفض الاعتصام بالقوة اتفق الطرفان على تشكيل حكومة مدنية وعسكرية مختلطة.

عموماً يمكن القول أن التحولات السياسية في إثيوبيا والسودان محفوفة بالمخاطر، وكل منهما سيسهم في تشكيل القرن الإفريقي والبحر الأحمر. وأن التدخلات الخليجية في البلدين أصبحت من العوامل الإيجابية والسلبية على حد سواء.

بروز روح التعاون الإفريقي:

شهدت المنطقة في الآونة الأخيرة تعاوناً تضامنياً بين دول القرن الإفريقي وشرق إفريقيا، بقيادة إثيوبيا والسودان، خاصة بعد تنامي النفوذ الإثيوبي - السوداني والتقارب بينهما، استناداً إلى نفوذهما في هذه المنطقة وتدخلهما في تسوية أزمات وصراعات منطقة القرن الإفريقي خاصة بعد ظهور القيادات الإصلاحية

الجديدة في البلدين، حيث تمت تسوية الصراعات في السودان وجنوب السودان والصومال والصراع الإرتري الإثيوبي، والتقارب السوداني الإثيوبي في ملف سد النهضة في مواجهة مصر، وقيام دول شرق إفريقيا بإنشاء قوات طوارئ شرق إفريقيا «إيساف» والتي تضم (السودان، إثيوبيا، الصومال، جيبوتي، أوغندا، كينيا، بورندي، رواندا، سيشل، جزر القمر) وإجراء تدريبات عسكرية مشتركة كان آخرها في شهر ديسمبر 2017م، حيث اختتمت هذه القوات التمرين الميداني (سلام الشرق 2) تحت شعار (نحن نصنع السلام والأمن والاستقرار) بمنطقة جيببت العسكرية السودانية. وتهدف هذه التدريبات المشتركة إلى تكوين قوة عسكرية مكونة من 5 آلاف جندي لمواجهة الاضطرابات والصراعات التي تعاني منها المنطقة، لا سيما الصومال، وهو ما يعني أن الدول الإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر والواقعة في منطقة القرن الإفريقي أصبح لها دور عسكري واضح في هذه المنطقة والذي قد ينظر إليه بمزيد من الريبة وعدم الارتياح من بعض الدول المجاورة كمصر والسعودية.

ثانياً: التحولات والمتغيرات الجيوسياسية لمنطقة حوض البحر الأحمر:

لا شك أن انعكاس الأوضاع الراهنة والمتغيرات الجيوبوليتيكية التي حدثت بمنطقة حوض البحر الأحمر وبيئتها الجيوسراتيجية، تؤثر عليه وتجعله مسرحاً جديداً للتنافس والصراعات الإقليمية والدولية. وعلى ضوء ذلك يمكن رصد المعطيات التالية:

- التمدد الجيوسياسي للصين عبر مشاريعها الاستراتيجية مثل «حزام واحد، طريق واحد»، و«سلسلة اللؤلؤ». سينعكس على تواجدها ونشاطها في المنطقة وانعكاس ذلك على الوجود والنفوذ الأمريكي والحرب التجارية الأمريكية الصينية.
- الحرب اليمنية وتداعياتها واستمرارها والتي انطلقت منذ مارس 2015م وعدم الوصول إلى تسوية ومحاولة كافة الأطراف واللاعبين فرض أوضاع جديدة على الأرض.
- تنازل مصر عن جزيرتي تيران وصنافير للمملكة العربية السعودية، وعدم اكتمال إجراءات الترسيم والتي على ضوء ذلك تصبح السعودية ترتبط بحدود مع دولة إسرائيل بالإضافة إلى إجراءات تسوية القضية الفلسطينية فيما يعرف بـ(صفقة القرن).
- الأزمة الخليجية وحصار قطر وتداعيات ذلك على المنطقة خاصة القرن الإفريقي واليمن حيث أدت إلى تأجيج وعسكرة الأوضاع المضطربة بالفعل في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، وما حدث من اصطفات بين دول المنطقة.
- نتائج ربيع القرن الإفريقي والتي أدت إلى التغيرات السياسية الجذرية والذي انطلقت شرارته في العام 2018م بفعل المطالب الشعبية بالإصلاح والتغيير، في الدولتين الكبيرين في المنطقة، إثيوبيا والسودان، وظهور قيادات جديدة بالمنطقة تحمل رؤى توافقية إصلاحية مثل أبي أحمد في إثيوبيا وعبدالله حمدوك في السودان، مما زاد من احتمالية بروز تحول قد يكون تاريخياً في منطقة القرن الإفريقي.
- دور القادة الإصلاحيين الجدد في منطقة القرن الإفريقي في تسوية وتصفير صراعات وحروب المنطقة، ويتجلى ذلك في طي ملف الصراع الإثيوبي - الإرتري وتوقيع اتفاق سلام بين البلدين بعد حرب طويلة وتوتر منذ 1998م، وكذلك عقد اتفاق تعاون يجمع إثيوبيا

- إرتريا والصومال في نوفمبر 2018م، وتوقيع اتفاق سلام في جنوب السودان واعتماد إثيوبيا على موانئ جيبوتي في صادراتها و وارداتها بعد افتتاح خط السكة حديد يونيو 2019م.
- التغيرات الجذرية التي أحدثتها ثورة ديسمبر السودانية والتوجهات السياسية والفكرية لقادتها، ألقت بظلالها على المحاور والتحالفات والشراكات القديمة، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، حيث صاحب ذلك فتور العلاقات مع تركيا وقطر وتجميد الشراكات والصفقات الاستثمارية السابقة، والاتجاه لسحب القوات السودانية من اليمن، ورفض الشارع السوداني سياسة المحاور. وإلغاء صفقة تشغيل ميناء بورتسودان مع الشركة الفلبينية، والرفض الشعبي الواسع لدخول شركة موانئ دبي في التعاقد مع الحكومة الانتقالية لتشغيل الميناء.
 - الاستثمارات الاقتصادية وفتح الأسواق الإفريقية أمام هذه الدول وتأمين مصادر الطاقة والمشاريع المستقبلية والبحث عن المواد الخام (النفط والغاز) والمنافسة الاقتصادية وسعي بعض الدول من وصول الدول التي تنافسها على مناطق نفوذها واستثماراتها.
 - سعي واستمرار العديد من الدول التوسع والتحكم في الموانئ والمناطق الحاكمة من خلال إيجار الموانئ والقواعد المطلة على البحر الأحمر والمحيط الهندي بهدف التحكم في طرق التجارة العالمية وتأمين قواعد وخطوط الملاحة لقواتها، وذلك من أجل دعم ومساندة أي خطط مستقبلية لتوسيع نطاق العمل العسكري إذا اقتضت الحاجة لذلك، بالإضافة إلى وجود أسباب ومبررات من قبل دول المنطقة لدعوة أطراف دولية وإقليمية مثل دعوة السودان لروسيا من خلال تقديم تسهيلات لها في منطقة البحر الأحمر باعتبار أن ذلك يوفر حماية وتأميناً لدول المنطقة في مواجهة أطراف أخرى، وبالتالي أصبحت منطقة البحر الأحمر تشكل فضاءات ومجال لاستقطاب القوى الدولية والإقليمية الطامحة ماضياً وحاضراً ومستقبلاً على المدى المنظور حسب معطيات الواقع.
 - دخول روسيا إلى المنطقة وتوتر علاقات إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الخليجية وإلغاء الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (5 + 1).
 - قيام مجلس الدول الإفريقية والعربية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن.

ثالثاً: مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن:

خلال العقدين الماضيين واجه البحر الأحمر تهديدات مستمرة من القرصنة البحرية والجماعات الإرهابية وغيرها من الأنشطة التي تهدد حركة الملاحة الدولية. وقد دفع ذلك القوى الدولية ذات المصالح والاستراتيجيات بالمنطقة إلى تشكيل فرقة عمل متعددة الجنسيات خاصة بأمن البحر الأحمر من أجل قمع القرصنة الصوماليين ومعالجة بعض حالات التهديدات السياسية من قبل جماعات متطرفة بما في ذلك «تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية» والحوثيون في اليمن. ومع تعدد الأجندات الإقليمية والدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أضحت ساحة البحر الأحمر أكثر تشعباً وتعقيداً، وهو ما دفع بالدول المطلة على البحر الأحمر لكي تكون أكثر حزمًا وإصراراً على التوصل لوثيقة خاصة بالتعاون الجماعي بين دول المنطقة.

كان المفكر الراحل «علي مزروعى» يرى أن شبه الجزيرة العربية قبل وجود البحر الأحمر تمتد لتشمل منطقة شرق إفريقيا في إطار ما أسماه رابطة «الأفريبيا» التي تعكس عمقاً حضارياً مشتركاً بين الأفارقة والعرب. وقد جادل «مزروعى» بأن الصحراء الكبرى تربط بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء بقدر ما تفصل بينهما. ولكن إذا كان الشمال الإفريقي يعد جزءاً لا يتجزأ من القارة، فلماذا لا تكون شبه الجزيرة العربية أيضاً امتداداً لإفريقيا؟ وعليه إذا كان البحر الأحمر هو الذي يحدد أين تنتهي إفريقيا فإن الروابط التاريخية والحضارية التي تجمع بين الدول المطلة عليه تجعل منه عامل توحيد أكثر من كونه عامل تقسيم⁽¹²⁾. ويمكن فهم تاريخ القرن الإفريقي والخليج العربي جزئياً من خلال ازدواجية محورها التباين في اعتبار البحر الأحمر كميزة موحدة أم كميزة مفرقة، وبالفعل لقد ترسخت كل من هاتين المنطقتين واقتصادهما وشعبهما بفعل أجيال من الانخراط على جانبي هذا الممر المائي الضيق، سواء أكان ذلك للسراء أم كان للضراء، وتشكل التجارة والهجرة والإرث اللغوي والديني جزءاً من هذا التاريخ المشترك، مثلما يشكل أيضاً الرق والصراع والتنوع الديني جزءاً آخر، وقد حركت إسقاطات السلطة والأيدولوجيا، بما فيها تسابق الحرب الباردة، العلاقات شأنها شأن نقاط عدم التكافؤ التي نتجت عن تكديس الثروات السريع في الخليج، في الوقت عينه، يتم أحياناً التضخيم من فائدة هذا التقارب الجغرافي، مما يؤدي إلى الحديث عن ثقافة متشاطرة وقرابة عائلية وإدعاءات تتجاوز أحياناً الوقائع التاريخية أو ينكر اختلافات جوهرية متعلقة بالدولة والمجتمع⁽¹³⁾. وتدعي كل دولة ساحلية في المنطقة أنها هي طرحت فكرة التعاون في البحر الأحمر، فالمصريون واليمنيون يشيرون إلى جهود بذلها كل منهم في هذا الخصوص في السبعينيات. ويبرز السعوديون ورقة وقائع تعرض ست مبادرات تمتد منذ عام 1956م إلى الحاضر، والإريتريون يتحدثون عن رؤية طرحها رئيسهم في عام 2008م، لكن كل هذه المبادرات لم تر النور⁽¹⁴⁾. وبعد «ميثاق جدة» في عام 1956م بين المملكة العربية السعودية ومصر واليمن أقدم دعوة إلى إقامة «نظام أمن مشترك» في البحر الأحمر، ثم صدر بعده قرار يدعو الأمانة العامة في الجامعة العربية إلى ترتيب انعقاد مؤتمر لأقطار البحر الأحمر العربية في سبتمبر 1973م. غير أن هذه الدعوات لم يتم تفعيلها ودخلت كل هذه المقترحات طي النسيان نظراً إلى عدم الاهتمام بالقرن الإفريقي⁽¹⁵⁾. لكن هذه المحاولات لم تكلل بالنجاح بفعل عاملين رئيسيين؛ يرتبط أحدهما بتحالفات الحرب الباردة واصطفاف دول المنطقة في فلك القطبين العظمين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، والثاني يتعلق بمعيار العضوية. وتبرز في هذه الحالة وضعية إسرائيل، ويلاحظ أن الفكر الاستراتيجي العربي ظل ولفترة طويلة يدور حول اعتبار البحر الأحمر بحيرة عربية. وقد تم إحياء مشروع منتدى البحر الأحمر مرة أخرى من جانب الأطراف العربية والإفريقية إلى أن تم التوقيع في أوائل يناير عام 2020م على ميثاق تأسيس مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، يكون مقره الرياض. ويكمن خلف هذا التحالف الأفروعربي اعتبارات أمنية واقتصادية واستراتيجية مهمة⁽¹⁶⁾.

وقد غدا البحر الأحمر بشكل متسارع حلبة للتنافس الجيوسياسي، إذ إن انخراطاً غير معهود بين الدول الخليجية والقرن الإفريقي ومصر يعيد تأطير السياسة والأمن والاقتصاد على ضفتي أحد المعابر المائية الأكثر ازدحاماً في العالم، وقد تقاطر الأصدقاء والأعداء في هذا الحوار لرسم معالم

النظام عبر الإقليمي الناشئ لزيادة الفرص المتاحة والتقليل من المخاطر في منطقة تعهما الصراعات والتنافس⁽¹⁷⁾.



خريطة رقم (2) توضح الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن.

وقد شكلت العضوية في المنتدى المسألة الأكثر إثارة للجدل حتى اليوم، فما هي الدول التي عليها الانضمام إلى منتدى البحر الأحمر، وما هي الدول التي لا يجوز أن تنضم، وما هو الأساس للانضمام؟ فقد دعا البعض على اقتصار المشاركة على الدول الساحلية فقط، ودعا البعض الآخر إلى وضع معايير عضوية أكثر توسعية. وقد تأثرت هذه النقاشات بالخصومات الجيوسياسية الراهنة، من أزمة الخليج إلى الخلاف على مياه النيل بين مصر وإثيوبيا. وكانت مصر الصوت الأعلى حيال مسألة العضوية. إذ يكرر دبلوماسيوها فكرة ثابتة حول ما تعتبره القاهرة أنه معيار الاختيار الوحيد الذي ينبغي اعتماده: ساحل البحر الأحمر. ويقولون إن تنظيمًا للدول ينبغي أن يتألف من الدول المطلة على البحر الأحمر لا أكثر. وفي هذا الموقف منطوق واضح يسهل الدفاع عنه، لكن هذا يعني أيضًا إقصاء إثيوبيا التي تعد دولة محورية في القرن الإفريقي وغيرها من الدول التي قد تحد من نفوذ القاهرة.

بيد أنه لضم المزيد من الدول من الجوار المباشر، على غرار إثيوبيا، حجبًا مقنعة. فواقع أن إثيوبيا تفتقر عمليًا إلى أي خط ساحلي يطل على البحر الأحمر (تقع إثيوبيا على بعد 48 كم من أقرب ساحل) ليس بمنطق مقنع لإقصاء أحد أهم البلدان في المنطقة، إذ يشكل هذا البلد الذي يضم 110 ملايين نسمة محورًا للسياسة والاقتصاد والأمن وتطوير البنية التحتية في القرن الإفريقي⁽¹⁸⁾.

ويمكن توسعة عضوية المنتدى لتشمل الدول التي لها مصالح وعلاقات في البحر الأحمر وخليج عدن، بما في ذلك دول الخليج والقوى الغربية والصين. ويمكن حل معضلة العضوية عبر فكرة نظام من الدوائر الأحادية المركز تشكل فيه الدول الساحلية نواة منظمة مركزية لكنها تدعو دائرة ثانية وربما ثالثة من الدول للمشاركة، فتدعو الدول «المجاورة» ذات الحجم والتأثير اللذين لا يمكن غض النظر عنهما والجهات الفاعلة من خارج المنطقة التي لها مصالح مكتسبة في البحر الأحمر والتي يمكنها تقديم الموارد التقنية والمالية. ويمكن الترحيب بهذه الدول بصفتها دولاً شريكة أو مراقبة أو صاحبة مصلحة مدعوة تبعاً لكل حالة من الحالات.

لأنه لا يمكن النكران أن للدول ذات الثقل السكاني والنفوذ السياسي والفرص الاستثماري كأثيوبيا والدول الفاعلة خارج منطقة الحوض كالدول الأوروبية والأمريكية والآسيوية مصالح ومكتسبات كبيرة بالمنطقة، ولا يمكن رفض الشراكات والاستثمارات معها، فهذه الحكومات حاضرة أصلاً في باب المنذب وفي جواره وفي الموانئ والممرات المائية وفي كل البيئة الجيوستراتيجية لمنطقة حوض البحر الأحمر. وقد بذل الدبلوماسيون بالمنطقة مع نظرائهم الأوروبيين، جهوداً مضنياً في حوار متعدد الأطراف، وتتركز هذه الفكرة حول استجابة معقولة للحقائق، عبر حشد الدول الساحلية لمناقشة المصالح المشتركة، وتحديد التهديدات الناشئة ووضع الحلول المشتركة والتفكير في الرؤى المستقبلية لما ينبغي أن يكون حوض البحر الأحمر في ظل حدة التنافس متعددة الأطراف والمستويات. وأن التجسيد المثالي لهذا المنتدى قد يمكن الدول الإفريقية والخليجية معاً من مواجهة قضايا متنوعة مثل التجارة وتطوير البنية التحتية، والأمن البحري، والهجرة المختلطة، وإدارة الصراع. لكن الرؤى المتباينة بشأن منتدى البحر الأحمر ما تزال قائمة، وتظهر هنا ثلاثة توجهات متباينة، تركز السعودية على الأمن وتحاول تسخير التحالف في خدمة صراعها ضد إيران ومنافسة تركيا بالمنطقة وتحجيم دور قطر، بينما تركز مصر في الأمن المائي وتحاول تضيق الخناق على إثيوبيا، بينما ترى غالبية الدول الأخرى في قضايا التنمية ومحاربة الفقر والاستفادة ومواجهة التهديدات الأمنية والكوارث الطبيعية⁽¹⁹⁾.

لكن نجاح التكتل الجديد بالمنطقة يحتاج من الدول العربية إلى مقارنة شاملة تبدأ أولها بتكثيف حضورها الاقتصادي والثقافي في كل من جيبوتي وإرتريا والصومال والتي تشهد توطئاً مكثفاً لقواعد أجنبية على أراضيها، وهو ما يستدعي رفع سقف الارتباط الاقتصادي والتجاري والثقافي بالدول العربية بغية تقديم رؤية استراتيجية بعيدة المدى تقوم على تطوير سياسة توافقية محلية، وشراكات استراتيجية تعاونية في بعدها التنموي والاقتصادي وأخرى في بعدها الأمني مع الدول الكبرى للحفاظ على دورها التاريخي وإيجاد رؤية موحدة بما يؤدي لصيانة الاستقرار الاستراتيجي بالمنطقة.

التنافس الإقليمي والتحول الجيوسياسية بالمنطقة:

شهدت منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي متغيرات كبيرة خلال السنوات الأخيرة، ويمكن ملاحظة ذلك في زيادة الاهتمام الإقليمي والدولي بالمنطقة ومن خلال التواجد الكثيف والنشاط المتواصل لعديد من الدول الكبرى والإقليمية بهدف تعزيز سياساتها واستراتيجياتها في المنطقة بما يتلائم مع التطورات الجارية في الساحة ومحيط المنطقة الذي يتراوح بين الحضور العسكري المباشر من جهة وتفعيل العمل التجاري والاستثماري والوكلاء في المنطقة من جهة أخرى. وفيما يلي أهم القوى الإقليمية المتنافسة بالمنطقة:

التغلغل الإسرائيلي:

تعد محاولة السيطرة على البحر الأحمر من أهم الأهداف الاستراتيجية لإسرائيل في المنطقة التي بدأت منذ عام 1949م، بعد تأسيس الكيان الإسرائيلي في خليج العقبة، وبهدف الاتصال مع العالم الخارجي عن طريق البحر الأحمر، ولتحقيق هذا الهدف، بدأت إسرائيل بتأسيس وجود لها على البحر الأحمر بغية استخدامه لتحقيق مصالحها العسكرية والاقتصادية والسياسية، وكانت الخطة التالية هي السيطرة على البحر الأحمر ذاته، فبدأت باحتلال الأراضي العربية في الجزء الشمالي، واحتلال الجزر الواقعة في الجزء الجنوبي من المنطقة، ولأن إسرائيل تخشى فعلاً أن ينجح العرب في تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، ومن ثم يفرضون حصاراً على السفن الإسرائيلية، خاصة أن هذه المخاوف كانت قد تصاعدت إبان قيام العرب بالفعل بإغلاق مضائق تيران عام 1967م، وباب المندب عام 1973م⁽²⁰⁾.

وقد ركزت إسرائيل في نظرية أمنها القومي على البحر الأحمر، بوصفه يقع ضمن اتجاهها الاستراتيجي الجنوبي ليشمل الدول العربية المتشاطئة له، ودول القرن الإفريقي المتحكمة في مدخله الجنوبي، بالإضافة إلى منطقة البحيرات العظمى ومناخ نهر النيل، ولذلك خططت إسرائيل منذ نشأتها للسيطرة على البحر الأحمر بجمع منافذه وإقامة ما يسمى بإسرائيل الكبرى، وفي إطار المنظور الإسرائيلي يعد البحر الأحمر ممراً مائياً دولياً ينبغي أن يظل مفتوحاً لسفن الدول جميعاً بما فيها إسرائيل⁽²¹⁾.

لذلك يتسم البحر الأحمر، بما في ذلك القرن الإفريقي، بأهمية حيوية واستراتيجية لإسرائيل، لما للمنطقة من خصائص اقتصادية وأمنية وعسكرية بالنسبة لإسرائيل، إذ إن إسرائيل تطل على كل من البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط ويسمح لها ذلك بحرية الحركة غرباً في اتجاه الدول الأوروبية، إلا أن البحر الذي يقع عليه ميناء إيلات يعتبر المنفذ الرئيس لها جنوباً في اتجاه إفريقيا وآسيا وأستراليا، وهذا هو أحد أسرار الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر بالنسبة لإسرائيل⁽²²⁾.

وقد تبنت إسرائيل رؤية استراتيجية لفك عزلتها اختراق الوطن العربي من خلال السيطرة على البحر الأحمر، وعليه، فقد اتبعت استراتيجية تركز على ثلاثة محاور متداخلة تعمل على تحقيق سيطرتها على البحر الأحمر وهي المحاور السياسية والعسكرية والاقتصادية.

وتولي إسرائيل اهتماماً بشرق إفريقيا أكثر من وسطها، وبحكم ارتباط البحر الأحمر بالأمن الإسرائيلي، فإن الإسرائيليين يرغبون القيام بدور في حل قضايا البحر الأحمر، خاصة تلك التي تؤثر على حرية إسرائيل في الملاحة والتجارة والتعاون الاقتصادي مع العالم الخارجي، هذا بالإضافة إلى سعي إسرائيل المستمر نحو تحقيق مجموعة من الأهداف بما يتلائم مع استراتيجيتها في البحر الأحمر، أهمها:

- توسيع الوجود العسكري الإسرائيلي وترسيخه وتأمين مصالح إسرائيل بما يتيح لها إمكانات الهجوم المباشر على العرب في باب المندب.
- إيجاد عمق استراتيجي في البحر الأحمر يتيح لإسرائيل رصد أي نشاط عسكري عربي في المنطقة.
- ضمان الاتصال والأمن للخطوط البحرية العسكرية والمدنية الإسرائيلية بين المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط عن طريق البحر الأحمر والطرق البرية من إيلات إلى حيفا وعسقلان.

سعت إسرائيل خلال الفترة الماضية إلى تشكيل أوضاع جديدة في منطقة الشرق الأوسط تتلائم مع مصالحها الحيوية، وذلك سينعكس بالضرورة على أمن منطقة حوض البحر الأحمر، حيث ترى أن مشروع الشرق الأوسط الجديد وصفقة القرن يفتحان الباب بكامله أمام التطبيع معها وإقامة

- شراكة عربية إسرائيلية وإفريقية، وتنعكس كذلك على التنسيق بين دول المنطقة ومن خلفها الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة التمدد الإيراني، كما ستنعكس على اقتصاديات المنطقة وظهور مشروعات مشتركة وربما يصطدم ذلك بالمشروع التركي الذي يسعى لإعادة تركيا لقيادة العالم الإسلامي بوصفها النموذج الاقتصادي والعسكري الأهم إسلاميًا، ومن ضمن تلك المشاريع الآتي⁽²³⁾:
- قناة البحر الأحمر مع البحر الميت مقرونة بتطوير التجارة الحرة والسياحة على امتدادها ما يسمى مشروع ناقل البحرين أو مشروع البحر الميت - طريق الهند الجديد.
 - إنشاء ميناء مشترك إسرائيلي - أردني - سعودي.
 - تطوير الطاقة الكهرومائية وتحلية المياه وتطوير صناعات مرتبطة بالبحر الميت والبحر الأحمر، وتستفيد الأردن ومصر وإسرائيل والسعودية.
 - إقامة طرق مواصلات وسكك حديدية إقليمية وإقامة مناطق صناعة مشتركة بحيث تكون إسرائيل محورها، وإنشاء مراكز أبحاث لتطوير وحل مشكلة ندرة المياه والتصحر والزيادة السكانية.
 - عمل طرق تجارية تربط البحر الأبيض المتوسط غربًا إلى الخليج العربي شرقًا، بحيث تصبح إسرائيل جسرًا بريًا بين أوروبا ودول الخليج، وهذا المشروع سيعمل على انتعاش التجارة بين دول الخليج وموانئ البحر الأبيض المتوسط، وذلك باعتباره يشكل رافعة لتحقيق السلام الاقتصادي في الشرق الأوسط.
- وتدرك إسرائيل خطورة تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية يمكن حال قيام حرب مستقبلية غلق نقاطه الاستراتيجية في وجه الملاحه من وإلى إسرائيل، لذلك نجدها تتلقى من الولايات المتحدة الأمريكية المساندة تحت ذريعة التعاون والمصالح الاستراتيجية بينهما، وذلك في إطار الالتزامات الأمريكية بضمان الأمن الإسرائيلي. وهو ما دفعها إلى المزيد من التحركات خصوصًا عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وتعزيز علاقاتها مع دول القرن الإفريقي وشرق إفريقيا، بهدف تأمين الملاحة البحرية بينها وبين العالم الخارجي، فضلًا عن المشاركة في تأمين وحماية مضيق باب المندب، حيث تمتلك إسرائيل وجودًا قويًا في المنطقة من خلال شركات الأمن التي تنشط فيها، فضلًا عن إشرافها على قاعدة تجسس وقواعد للتدريب في جزيرة «دهلك» الإرترية التي توفر فيها غواصات مزودة بالوقود⁽²⁴⁾. وتهدف إسرائيل لعدم تكرار محاصرة ميناء إيلات من خلال إغلاق مضيق تيران وذلك بالقفز من فوقه، للتمركز في نقاط قريبة من مضيق باب المندب، في إطار مناورة عسكرية لكسر الحصار بالحصار - أي محاصرة مضيق تيران - ولتحقيق ذلك توجهت إسرائيل لنسج علاقات مع العديد من الدول الإفريقية القريبة من البحر الأحمر والبعيدة عنه.
- وتتمثل العقيدة الإسرائيلية العسكرية في محاولة التأثير في نمط العلاقات والتفاعلات الإقليمية، لتعزيز دورها العسكري والسياسي، ولضمان استقرارها تقوم على إثارة الحروب في المحيط العربي. وللأمن مكانة عظيمة في العقيدة الإسرائيلية، فهو بمثابة الدين الموازي للديانة اليهودية، وهو القادر إلى جانب الديانة اليهودية على توحيد الشعب اليهودي⁽²⁵⁾.
- ولتأمين نفسها أكثر ومشروعاتها الاستراتيجية، من أعدائها ومنافسيها في المنطقة، عملت إسرائيل على تطوير منظومتها الدفاعية والهجومية، وتطوير معداتها وألياتها العسكرية والأمنية، وقامت بشراء ثلاث غواصات ألمانية لتعزيز قواتها البحرية تحت سطح البحر، وليس السابحة فوق مياهها، هذه الغواصات تتفوق على مثيلاتها في المنطقة، كالغواصات التي باعها ألمانيا إلى مصر، ويرجع كل ذلك للأسباب الآتية⁽²⁶⁾:

1. أصبحت إسرائيل مهمومة بتأمين النفط والغاز بالمنطقة وأصبحت تجارة النفط والغاز مصدر ثروة للدولة العربية.
2. التوجه الفلسطيني بتعزيز وحدة للضفادع البشرية التي سبق لها القيام بعمليات حربية على الشواطئ والأهداف الإسرائيلية.
3. تخطط إسرائيل لاحتمالات توسع الاضطرابات في مضيق باب المندب وأهمية مواجهة التخطيط الإيراني للتمركز في قاعدتين عسكريتين إحداهما في اليمن والثانية في سوريا.
4. احتمالات اندلاع حرب في جنوب لبنان والحرص الإسرائيلي على منع تكرار ضرب البارجة الإسرائيلية (ساعر خمسة).
5. هناك سعي إسرائيلي للتواجد البحري غير المعلن والمباغت في بحار لا يتوقعها المتشائون عليها .

وفي إطار التنافس والتكالب الإسرائيلي على تعزيز نفوذها في منطقة البحر الأحمر، يظهر التخوف الإسرائيلي من النفوذ الإيراني، فإسرائيل ليست بمنأى عما يجري من أحداث بمنطقة البحر الأحمر، وهو ما عبر عنه محللون إسرائيليون أكدوا أن الصراع الإقليمي والدولي في البحر الأحمر ليس بجديد وأن وجود تركيا في المنطقة لا يمثل تهديدًا حقيقيًا لإسرائيل بقدر المخاوف المتوقعة من تحركات إيرانية⁽²⁷⁾. وما تخشاه إسرائيل هو أن تنصب إيران هناك منظومة لإطلاق صواريخ بعيدة المدى، خاصة وأن المسافة بين ميناء عصب وإسرائيل أقل من 2300 كم، وهو مدى الصواريخ التي طورها إيران⁽²⁸⁾. وإسرائيل سلاح بحري قوامه الأساسي غواصات الدولفين النووية ولذلك حاولت إسرائيل أن يكون لغواصاتها موطن قدم في البحر الأحمر في المساحة التي تلي مضيق تيران، وإسرائيل ساحل على البحر الأبيض المتوسط يبلغ حالياً 238 كم يمكنها من خلاله وعلى طول سواحله من بناء موانئ للاستخدامات المدنية والعسكرية، أما ميناء إيلات الإسرائيلي فلا يتجاوز طوله 11 كم مما لا يجعله ملائماً لتمرکز قطع بحرية ضخمة أو غواصات خاصة النووية منها، وبالرغم من ضخامة عمق البحر الأحمر قياساً مع المحيطات أو حتى مع البحر الأبيض المتوسط، إلا أن تمكن إسرائيل من تمرکز أسطولها البحري عليه وإبحار قطعها البحرية العسكرية ومنها الغواصات فيه يعد هدفاً استراتيجياً بالنسبة لها، وهذا يعطيها الكثير من العمق الاستراتيجي الذي تفتقر له بسبب مساحتها التي لا تتجاوز 20000 كم²، وتنتظر إسرائيل إلى محاصرة الدول العربية من جهة البحر الأحمر ولذلك سعت لإقامة علاقات أمنية وعسكرية مع كل من إثيوبيا وإرتريا من أجل التواجد في البحر الأحمر وجزره⁽²⁹⁾. واستهدفت إسرائيل إقامة علاقات استخباراتية وأمنية وعسكرية بمعظم دول الساحل الغربي للبحر الأحمر إن لم يكن جميعها، وحسمت أمرها في نسج علاقات أمنية واقتصادية مع الدول الإفريقية المطلة على البحر الأحمر خصوصاً من أجل القفز على محاولات حصارها في شمال البحر الأحمر، ولقد كان على إسرائيل ضمان حقها بالمرور بمضائق تيران وصنابير لضمان حقها بالمرور من مضيق باب المندب، كما كان على إسرائيل ضمان حقها في المرور من خليج السويس للوصول إلى قناة السويس وكان ذلك على رأس سلم الأهداف الإسرائيلية، وتحقق لها ذلك، ولاعتبارات استراتيجية كان لا بد لإسرائيل من الدخول لإثيوبيا من أجل التحكم بمنع النيل المتجه إلى السودان ومصر والموجود في إثيوبيا -بحيرة تانا- ولقد استطاعت إسرائيل استئجار مجموعة من الجزر الاستراتيجية التابعة لمجموعة جزر دهلك والتي كانت تابعة لإثيوبيا وذلك قبل استقلال إرتريا عن إثيوبيا عام 1993م، واستمرت إسرائيل بوضع يدها على الجزر وذلك باستئجارها من إرتريا بعد إقامة علاقات استراتيجية معها، وتمكنت إسرائيل من إقامة قاعدتين عسكريتين في إرتريا حالياً تقعان في جزيرة فاطمة، وجزيرة دهلك جنوب البحر الأحمر، وإسرائيل قاعدة عسكرية في ميناء مصوع في إرتريا أيضاً، وأخرى

جوية في إثيوبيا وكينيا ويوغندا وتشاد على الحدود السودانية، كما أن لإسرائيل قواعد عسكرية في جنوب السودان⁽³⁰⁾.

كما أن التواجد الصيني يسبب ازعاجًا للولايات المتحدة الأمريكية، ولمواجهة التمدد الجيوسياسي للصين في إفريقيا وعلى سواحلها المطلّة على البحر الأحمر، ولإسرائيل دور مهم في معاونة أمريكا للوقوف في وجه الصين في إفريقيا. وقد نشطت إسرائيل في العمل الاستخباري والتنصت في سواحل البحر الأحمر، مما يوفر لها قاعدة كبيرة من المعلومات، والتي على درجة كبيرة من الأهمية سواء لها أو لحلفائها، خاصة وأن التنافس الأمريكي الفرنسي على أشده في إفريقيا على الرغم من تحالفهما، في إطار حلف الناتو، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لكبح جماح فرنسا خاصة في إفريقيا. وتسعى إسرائيل حاضراً ومستقبلاً إلى تمزيق الوحدة المائية للبحر الأحمر وأن يكون لها تواجد فيه، ويتمركزها على جزر البحر الأحمر تكون قادرة على وضع قواتها المدربة جيداً للتدخل السريع في الجزر للتعامل مع أي طارئ عسكري، كما أن لإسرائيل إمكانيات تقنية عالية. كما تسعى إلى تدعيم نفوذها وتغلغلها في منطقة البحر الأحمر وتثبيت عمقها استراتيجياً في بلدان القرن الإفريقي بتعزيز تعاونها مع إثيوبيا وإرتريا وجنوب السودان ويوغندا وكينيا، ولإسرائيل محاولات تطبيع مع السودان.

التغلغل الإيراني:

تأتي الأهمية الاستراتيجية الرئيسية لإيران في موقعها الجغرافي الذي تتقاطع عنده خطوط المواصلات العالمية البرية والبحرية، التي تربطها شرقاً بالهند والشرق الأقصى، وجنوباً بالجزيرة العربية والمحيط الهندي وإفريقيا، وغرباً بجنوب غرب آسيا والبحر الأبيض المتوسط وأوروبا، وشمالاً بروسيا ومنطقة بحر قزوين وشرق أوروبا. وتستند سياسات إيران الإقليمية إلى العمق التاريخي والجغرافيا السياسية التي تقع ضمنها، وعبر التاريخ القديم كان التوسع الإيراني متعدد الاتجاهات، يذهب صوب إقليم الهلال الخصيب، والقوقاز، وإقليم آسيا الوسطى، وجنوب شبه الجزيرة العربية، لكن في المرحلة الراهنة بعد أن اصطدمت خطط التوسع الإيراني بالقوة النووية في الشمال ممثلة في روسيا، والقوى النووية في الشرق ممثلة بباكستان والهند، تحولت خطط التوسع الإيرانية غرباً باتجاه الدول العربية المجاورة⁽³¹⁾.

تسعى إيران بقوة إلى البحث عن مواقع استراتيجية بطول ساحل البحر الأحمر من قناة السويس شمالاً إلى باب المندب جنوباً، وذلك للولوج إلى منطقة القرن الإفريقي وإيجاد موطنٍ قدم لها على ساحل البحر الأحمر من خلال بوابة إرتريا، وفي مضيق باب المندب، تستخدم إيران جماعات الحوئي كوكيل لها في المنطقة مستقبلاً، فضلاً عن استخدامها كسلاح تستطيع من خلاله تعطيل تدفق حركة الملاحة البحرية في البحر الأحمر حال نشوب أي حروب في المنطقة تكون إيران طرفاً فيها، في إطار صراعها مع الغرب، وبعض دول الخليج العربي، وعلى رأسها السعودية والإمارات⁽³²⁾. وفي سبيل ذلك تسعى إيران إلى الهيمنة والسيطرة على منطقة القرن الإفريقي، وذلك من خلال الحصول على موطنٍ قدم لها في مدخل البحر الأحمر وإقامة قواعد عسكرية لها في المنطقة، ومن ثم فإن ذلك الهدف يعد هدفاً رئيساً للسياسة الخارجية الإيرانية في منطقة القرن الإفريقي، وهو ما يحتم على إيران انتهاج كل الوسائل والأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية. ولتحقيق ذلك تحاول إيران بسط نفوذها الشيعي في المنطقة، وتكوين محور معادي للغرب تحت رايته من دول العالم الثالث، وذلك سعياً لتقليل النفوذ الأوروبي والأمريكي في المنطقة لصالحها. كما تهدف إيران إلى الخروج من العزلة الدولية الغربية التي فرضت عليها بسبب برنامجها النووي. وتسعى لكسب ود دول المنطقة لتأييدها في المحافل الدولية والمنظمات الدولية، إضافة إلى ذلك تطمح إيران للسيطرة على

الممرات المائية الدولية لتكبيد الغرب والمنافس السني اللدود المتمثل في المملكة العربية السعودية، أكبر الخسائر من خلال فرض السيطرة على مضيق باب المندب، لأن ذلك سوف يحتم على الدول التحول إلى طريق رأس الرجاء الصالح بدلا من المضيق، إذ يعد مضيق باب المندب حاليًا أهم الممرات المائية الدولية للسفن التجارية حاملة النفط، حيث يعبر المضيق يوميًا نحو 3,5 مليون برميل نפט تقريبًا. ولكسب أوراق ضغط جديدة على الأعداء والمنافسين، تحاول السيطرة على المضيق حتى تستطيع إشعال صراع دولي حول إمدادات الطاقة مستقبلاً، وهو ما يمكنها من أن تساوم بأوراق الضغط في كثير من ملفات المناطق الاستراتيجية الأخرى في الشرق الأوسط والعالم⁽³³⁾. ومن ثم تطمح إيران إلى أن تضيف لمكاسبها الاستراتيجية إمكانية التحكم في البحر الأحمر وباب المندب من خلال المنصة اليمنية، إلى جانب مضيق هرمز الذي تسيطر عليه، إضافة إلى تمركزها في بعض الجزر الإترتية والتعاون الأمني مع بعض دول القرن الإفريقي مثل إثيوبيا⁽³⁴⁾. وقد تعزز الوجود الإيراني في المنطقة بعد حرب يوليو 2006م في لبنان، احتساباً لردود الفعل الإقليمية والدولية على نتائج هذه الحرب، حيث استقر الأمر في طهران على خروج إيران من دائرتها التقليدية، والعمل على رسم خريطة جديدة لنفوذها البحري، والخروج من الدائرة المحدودة بمياه الخليج العربي والمياه الساحلية للمحيط الهندي، وبدأت عناصر «القوات البحرية لفيلق الحرس الثوري الإسلامي» في خليج عدن في العمل منذ نوفمبر 2008م، عندما أرسلت أول سفينة حربية لتسيير دوريات لمكافحة القرصنة رداً على استيلاء قرصنة صوماليين على سفينة شحن إيرانية⁽³⁵⁾. وقد تبلورت ملامح الاستراتيجية الإيرانية في البحر الأحمر عام 2009م، وذلك مع انعقاد القمة الإيرانية الجيبوتية، وهي القمة التي انتهت بالتوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون المشترك، تضمنت الإعفاء من تأشيرات الدخول لمواطني البلدين، وبناء مراكز للتدريب فيما عرف لاحقاً بالحرس الثوري الإفريقي، بالإضافة إلى منح البنك الإيراني قروضاً للبنك المركزي الجيبوتي، وإنشاء لجنة مشتركة ومساهمة في عملية التنمية في جيبوتي⁽³⁶⁾. كما شاركت إيران في عام 2010م في مناورة مع جيبوتي في باب المندب، مشكلاً بذلك تهديداً أمنياً لأعدائها ومنافسيها وذلك قبل أن تقطع جيبوتي علاقاتها مع إيران في 2015م⁽³⁷⁾. وقد تعزز الدور الإيراني في البحر الأحمر مع تزايد علاقاتها مع الحوثيين في اليمن، فكان للمجهود الإيراني دور كبير في تحول الحوثيين إلى قوة عسكرية مسلحة، مهددة للأمن القومي اليمني، وهو التداعي الأبرز الذي أسفر عن توجهات التحالف العربي ضد تصاعد الدور الإيراني في اليمن⁽³⁸⁾.

ومع هذا التوجه نحو الدول العربية والبحر الأحمر خاصة، اتهم رئيس القيادة المركزية بالجيش الأمريكي جوزيف ووتل، إيران بلعب دور في الهجمات على السفن الحربية الأمريكية بالقرب من المياه اليمنية، مضيفاً أنه يتصور أن إيران لعبت في هذا الأمر، لأن لديها صلات بالحوثيين، لهذا يعتقد أن لهم يداً في هذا الأمر.

وادعى الجيش الأمريكي إطلاق صواريخ تجاه سفينة تابعة له «ميسون» 3 مرات على الأقل من مواقع تحت سيطرة الحوثيين، استهدفت القوات الأمريكية 3 مراكز رادارية لهم، ويقول ووتل إنه حتى الآن لا تعلم الولايات المتحدة بشكل كامل كيف حدثت هذه الهجمات⁽³⁹⁾.

وقد أثبتت إيران أنها تستطيع إرسال غواصات على رحلات بحرية ممتدة من البحر الأحمر. الغواصات القديمة من طراز كيلو مجهزة بألغام متطورة بكميات من شأنها أن تستغرق أسابيع حتى تزال، ويمكن استخدامها في الضغط على كل من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وكذلك الدول المصدرة للنفط في الخليج العربي.

من المشتبه أن إيران قد زرعت الألغام في البحر الأحمر إبان الثمانينيات، وأنها قادرة على فعل ذلك مرة أخرى، أما كوسيلة للاستفادة من موقعها في الشرق الأوسط، أو كطريقة لتعطيل شحن النفط، وجعل البحر الأحمر مسرح عمليات جديدًا في حالة الحرب مع منافسيها الإقليميين⁽⁴⁰⁾.

يمكن القول أن الوجود الإيراني في منطقة البحر الأحمر قد تأثر بشدة بالمتغيرات الإقليمية الراهنة، فالنشاط الإيراني في حوض البحر الأحمر وعلاقات إيران مع الدول المطلة عليه تتعرض لانتكاسة كبيرة، ولا شك أن وجود إيران في تلك المنطقة الاستراتيجية سيزداد صعوبة في ظل تبني الولايات المتحدة سياسة جديدة تستهدف تفويض الحضور الإقليمي الإيراني، وتبدأ في كل من لبنان وفلسطين، وكذلك بالتوازي مع الجهود الخليجية لردع إيران عن تهديد الاستقرار والأمن في المنطقة⁽⁴¹⁾. وتقوم الاستراتيجية الإيرانية على محاولة اختراق أمن البحر الأحمر، والتضييق على دوله العربية عبر استكمال الدوائر المفرغة من «الهلل الشيعي» في الشمال، والتي لا يكتمل بروزها إلا من خلال تغلغل إيران وتمدها على الجانب الجنوبي من هذا الهلال، خاصة في دول منطقة القرن الإفريقي ومضيق باب المندب، وهو بالمحصلة محاولة الالتفاف على العمق الجيوسياسي العربي والسني. وحرصت إيران أولاً، على تواجدها في البحر الأحمر عبر «جماعة الحوثيين» في اليمن، ثم تابعت عملية الاختراق من خلال محاولات التغلغل في بلدان القرن الإفريقي في كل من السودان إريتريا وإثيوبيا وجيبوتي والصومال. ولعل أبرز دليل على ذلك هو اختيارها للعاصمة الإرترية أسمرا كمحطة مبكرة لعقد شراكات توجت بأربع اتفاقيات اقتصادية في مجال التعدين والطاقة والزراعة والصناعة منذ عام 2008م، مما سهل الحصول على تسهيلات من إرتريا للبحرية الإيرانية في خليج عدن، كما منحت حق تطوير وصيانة عمل شركة تكرير النفط الإرترية «مصفاة عصب».

ثم تطور لاحقاً إلى إنشاء قاعدة عسكرية في ميناء عصب الإرتري لإسناد بوارجها الحربية الست المستقرة في المياه الصومالية تحت دعوى حماية السفن التجارية الإيرانية، لكنها قامت بتدريب عناصر حوثية بمعسكر «دنقللو» الإرتري على يد عناصر من فيلق القدس. وأن حرب اليمن ومآلاتها، وتسويتها سياسياً أو بانتصار عسكري لأحد أطرافها، ستشكل ديناميات إقليمية وعابرة للأقاليم، إلى جانب السيطرة على الموانئ الاستراتيجية الموجودة على ساحل اليمن البالغ طوله 1200 ميل، وضمانات خاصة بمضيق باب المندب ذي الموقع الاستراتيجي.

تركيا:

نشطت تركيا في منطقة القرن الإفريقي، وفي بعض الحالات يسبق انخراطها الاهتمامات والاستحوادات الخليجية الحديثة. فبعد أن رسخت تحالفها مع قطر في الأزمة الخليجية في عام 2017م، أصبحت منخرطة مع قطر في التنافس الإقليمي بغرض التوضع بالمنطقة، متخذاً نفوذها الاقتصادي والعسكري، في مواجهة المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة. وقد سعت تركيا مؤخراً إلى تعزيز حضورها في منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي وهو ما ظهر في الاتفاق على تأسيس منطقة تجارة حرة في جيبوتي والتي تم تخصيص مساحة 5 ملايين متر مربع لها في ديسمبر 2016م، كما أعلنت رسمياً في سبتمبر 2017م، عن إنشاء قاعدة عسكرية وثلاث مدارس عسكرية إلى جانب منشآت أخرى بجنوب العاصمة الصومالية مقديشو على ساحل المحيط الهندي، وكذلك من خلال توقيعها اتفاقاً لتطوير وإدارة جزيرة سواكن السودانية في 24 ديسمبر 2017م⁽⁴²⁾. وفي عام 2014م وقعت الحكومتان الصومالية والتركية على اتفاق لتشديد وتشغيل ميناء مقديشو، تحصل الحكومة الصومالية على 55% بينما تحصل تركيا على 45% لمدة 20 سنة. ولتركيا استثمارات إضافية في المجالين الإنساني والسياسي ومجال المساعدات في الصومال منذ عام 2011م، وترى الدول المنافسة لها أن حضور أنقرة في مقديشو دليل على توسعها الاستراتيجي في المنطقة. وتحاول تركيا من خلال تعزيز وجودها بالقرب من المنافذ البحرية بمنطقة البحر الأحمر

تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها تعزيز قدراتها الاستثمارية عبر منافسة بعض القوى الإقليمية التي تبدي اهتمامًا خاصًا بتطوير وبناء الموانئ المطلّة على المحيط الهندي أو البحر الأحمر أو الاستثمار فيها، بما قد يحقق لها مكاسب تجارية واستثمارية متعددة، لذا عزز دخول تركيا خط التنافس حول منطقة البحر الأحمر استراتيجية المخاوف من تغذية الصراعات الإقليمية الدائرة فيها، وتحولها إلى إحدى أكثر البؤر توترًا في العالم⁽⁴³⁾. وتنافس تركيا في الصومال الإمارات العربية المتحدة، وحاولت الضغط على الرئيس الصومالي الحالي محمد عبدالله فرماجو للانحياز لها في أزمة حصار قطر عام 2017م، لكنها لم تفلح في ذلك، واتهم الرئيس فرماجو الإمارات بالرشوة والتدخل (تبع ذلك مصادرة لمبلغ باهظ يبلغ 10 ملايين دولار نقدًا من الإمارات على مدرج المطار في مقديشو)، تخلت أبو ظبي بعدها عن العلاقات مع الحكومة الصومالية المركزية⁽⁴⁴⁾. ونظرًا إلى غضبها من العلاقات السياسية والمالية بين حكومة فرماجو والدوحة وأنقرة، حولت الإمارات اهتمامها ومساعداتها إلى ولايات الصومال الفيدرالية ومناطق الأطراف الانفصالية، وكشفت هذه الخطوة عن معركة مكثفة على التنافس والنفوذ الإقليمي في الصومال وزادت من حدة التصدعات العميقة في الصومال. ولكن بعد عامين من القطيعة من المشهد السياسي لمقديشو، والقلق المستمر بشأن النفوذ التركي والقطري، تطلع الإماراتيون إلى إعادة ترسيخ وضعهم في العاصمة قبل انتخابات الصومال عام 2020م. وبينما استخدمت دول الخليج المال لتخطب ود النخب المحلية الصومالية، برهن الصوماليون أيضًا على أنهم بارعون في التلاعب بالمتنافسين الإقليميين على أرضهم، من أجل الاستفادة منهم لتحقيق أهداف داخلية.

الإمارات العربية المتحدة:

نتيجة لإمكاناتها الاقتصادية وطموحاتها الإقليمية في رسم معالم مستقبل الأمن والتجارة البحرية بالمنطقة، كانت الإمارات العربية المتحدة الأكثر نشاطًا بين الدول الخليجية حتى الآن، ففي السنوات الأخيرة تأثر انخراطها في البحر الأحمر أكثر فأكثر بفعل حدثين اثنين: الأول هو دخولها الحرب في اليمن في عام 2015م، وهو صراع ما زالت لاعبًا أساسيًا فيه، والثاني هو منافستها مع قطر وتركيا.

التغلغل الإماراتي في موانئ القرن الإفريقي:

بعد إتمام اتفاق التعاون العسكري الذي تم بوساطة الملك السعودي سلمان بن عبدالعزيز في إبريل 2015م، بدأت الإمارات العربية المتحدة باستعمال ميناء عصب القديم كنقطة انطلاق لحملة عسكرية على القوات الحوثية في اليمن، بما في ذلك هجمات جوية وبحرية. وسرعان ما تبع ذلك تشييد قاعدة متعددة الأغراض. وقد ضمت القاعدة حجمًا كبيراً من العتاد البحري والبري والجوي الإماراتي، بما في ذلك سفن حربية وطائرات بدون طيار ومقاتلات ومروحيات ووحدات برية مدرعة. وهي قادرة أيضًا على استقبال طائرات نقل عسكرية كبيرة من خلال قناة جديدة ومنشآت رسي وثكنات وعناصر مرافقة للمدرج القائم. واستخدمت عصب أيضًا لتدريب القوات اليمنية ونشرها في اليمن.

لجأت الإمارات العربية المتحدة لإرتريا بعد أن فشلت خططها بجعل مقر حملتها ضد الحوثيين في جيبوتي، وذلك عقب جدال دبلوماسي محتدم ونزاع متفاهم حيال تشغيل هيئة موانئ دبي العالمية لميناء الحاويات في جيبوتي. ونتيجة لذلك ساهمت حرب اليمن في وضع إرتريا على الخارطة العالمية بعد ما كانت معزولة. ويرى الخبراء أن ضخامة البنية التحتية العسكرية الجديدة في عصب تشير إلى أن أبوظبي تنوي البقاء والتوسع في المنطقة حتى بعد نهاية الحرب في اليمن. وتنتظر لقاءتها في عصب على أنها تحقق لها

عمقا استراتيجياً في مواجهة أعدائها وتوسع نفوذها بالمنطقة. وقد ذكرت عدة تقارير أن اتفاقية مرممة بين إرتريا والإمارات العربية المتحدة حول استئجار قاعدة لمدة 30 عاماً في عصب، لكن المسؤولين في الحكومة الإرترية نفوا هذا الأمر بشدة، وتبقى قيمة المبالغ التي ستدفع طي الكتمان⁽⁴⁵⁾.

وفي عام 2016م نالت هيئة موانئ دبي العالمية الإماراتية ترخيصاً لتشغيل ميناء بربرة، فقد حصلت الإمارات على نسبة 51% وحكومة صومالي لاند على 30% بينما إثيوبيا حصلت على 19% لمدة 30 سنة قابل للتمديد، وقبل تدشين أول مرحلة من عملية توسيع ميناء بربرة في أكتوبر 2018م، بدأت الأعمال الأولية على قاعدة عسكرية إماراتية مجاورة، لكنها تراكفت بمعارضة محلية وجدالات وتقارير عن دفع الرشاوي. وشكلت هذه الاتفاقيات جزءاً من معاهدة اقتصادية وعسكرية من سبع نقاط ضمت بناء طريق سريع ضخم ومطار شحن وسدود وسلسلة من مشاريع البنية التحتية التطويرية وضمانات أمنية لصومالي لاند. وحسب مسؤولين في صومالي لاند أن العمل ينتهي على القاعدة في يونيو 2019م⁽⁴⁶⁾. وتمتد القاعدة العسكرية على مساحة 16 ميلاً مربعاً (حوالي 41,5 كم مربع) وتبلغ فترة إيجارها خمس وعشرين سنة، وقد تجاهلت الإمارات وحكومة صومالي لاند الاعتراضات التي أطلقتها الحكومة الصومالية الفيدرالية في مقديشو. وقد زادت الإمارات العربية المتحدة من حضورها الاستراتيجي في القرن الإفريقي أكثر فأكثر، فقد حصلت هيئة موانئ دبي العالمية على امتياز لمدة ثلاثين سنة لتطوير وتشغيل ميناء بوحاصو في إقليم بونتلاندا الصومالية الذي انفصل عن الصومال منذ عام 2017م إبان الأزمة الخليجية (حصار قطر) بتأييد حكومة الإقليم لموقف المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بينما بقيت الحكومة الصومالية الفيدرالية محايدة، مع مبلغ 336 مليون دولار على مرحلتين وتحسينات تطل بنية الميناء ورافعات وجرف وبناء مرسى بطول 450 متراً، وقد شمل الاتفاق نقل المجتمعات المقيمة في المنطقة التي سيطالها التوسيع⁽⁴⁷⁾.

وقد أمنت الإمارات العربية المتحدة التدريب الأمني في بونتلاندا، لكن حتى الآن لا يبرز أي اهتمام باستعمال بوحاصو للعمليات العسكرية الإماراتية. وكرد فعل على اتفاقيتي بربرة وبوحاصو، أقر البرلمان الصومالي الفيدرالي قراراً يحظر عمل موانئ دبي العالمية في الصومال، بحجة انتهاكها للسيادة الصومالية. وقد تجاهل المسؤولون المحليون والمليون وموانئ دبي العالمية اعتراضات مقديشو.

التغلغل الإماراتي في الموانئ والجزر اليمنية والسعودية:

منذ انخراطها في حرب اليمن في عام 2015م سعت الإمارات العربية المتحدة، سعت للتغلغل أكثر في السواحل اليمنية والبحث عن مصالحها عن طريق التموضع في المواقع الاستراتيجية اليمنية، مثل عدن والمخاء والمكلا وبريم وسوقطرة. وما زالت معركة السيطرة على ميناء الحديدة المرفئية في اليمن عنصراً أساسياً في الحرب، على الرغم من إبرام اتفاق إيقاف إطلاق النار برعاية أممية، وعلى عكس اتفاقيات الموانئ والقواعد المبرمة مع دول إفريقية على سواحل البحر الأحمر الغربية، ينصوي الحضور الإماراتي في موانئ اليمن في سياق الحرب. على المدى القريب، تتمحور السيطرة الإماراتية على الأراضي حول التأثير في الحرب، أي استهداف تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وصد القوات الحوثية وردع النفوذ الإيراني على امتداد ساحلها البالغ طوله 1931 كم⁽⁴⁸⁾.

لكن استراتيجية أبوظبي الطويلة الأمد تبقى غير واضحة، ويرى البعض حضورها المتوسع بمثابة احتلال. فمن غير المرجح أن تتخلى الإمارات العربية المتحدة عن سيطرتها على هذه المواقع الثمينة عندما تنتهي الحرب في اليمن من دون التأثير كحد أدنى في المصالح السياسية والتجارية في الساحل الجنوبي. وإلى جانب الانخراط الإماراتي في السواحل والجزر اليمنية، هنالك وجود للإمارات في ميناء جدة السعودي، وهو

الميناء الأقرب إلى قناة السويس، وقد وقعت هيئة موانئ دبي العالمية على اتفاق لإدارة وتشغيل محطة الحاويات الجنوبية في عام 1999م لمدة 20 سنة، ومن المتوقع تمديدها في عام 2019م، إذ التزم الطرفان بتوسيع ميناء جدة كجزء من رؤية 2030م للمملكة العربية السعودية. وقد اشترت موانئ دبي العالمية حصة شريكها السعودي صيانكو في عام 2007م، وهي حالياً المشغل الوحيد لمحطة الحاويات الجنوبية. ونسبة لطوحاتها الإقليمية الصاعدة واقتزان ذلك بمنشآتها التجارية والعسكرية في عصب وبربرة وبوصاصو وميناء جدة السعودي، ومحاولاتها المتكررة لإيجاد عقد لها لتشغيل ميناء بورتسودان، هذا التغلغل الإماراتي عن طريق سلسلة من القواعد العسكرية والموانئ التجارية المتداخلة، يمنحها أفضلية كبيرة في السيطرة على الممرات البحرية وفي رسم معالم مستقبل التجارة البحرية في البحر الأحمر وغربي المحيط الهندي وفي الحفاظ على ميناء جبل علي في دبي كمركز محوري للتجارة عبر الإقليمية.

قطر:

لقد حثت الأزمة الخليجية الجارية على بروز نشاط قطري جديد، وسلطت الضوء على رغبة الدوحة في ترسيخ شراكاتها في القرن الإفريقي. وعلى الرغم من خبرة الإمارات العربية المتحدة وميزاتها التفضيلية، حاولت قطر بدورها الانخراط في عمليات تطوير الموانئ. وتشكل مشاريع مخطط لها في السودان والصومال محاولة الدوحة الأولى في تطوير الموانئ خارج أراضيها. بيد أن انهيار النظام الحاكم في السودان في إبريل 2019م يمكن أن يعرض العقود الراهنة للخطر. يذكر أن الدوحة وقعت مع الخرطوم اتفاقية في عام 2018م لتطوير ميناء سواكن، وهو ما يسميه المسؤولون القطريون «أكبر ميناء للحاويات على ساحل البحر الأحمر» بتكلفة 500 مليون دولار للمرحلة الأولى. وبحسب التقارير بدأ العمل على الميناء في إبريل 2018م، وأرسلت الشركة القطرية لإدارة الموانئ الرافعات الأولى والبنية التحتية، لكن توقفت تلك الأعمال بعد سقوط النظام السابق.

وبحسب اتفاق الطرفين يحصل السودان على 51%، وتحصل قطر 49%، من عائدات التشغيل، وتشكل هذه الاتفاقية انخراط قطر الأول في مجال تطوير الموانئ عالمياً. ويرى المراقبون أن اتفاق الخرطوم والدوحة لتطوير ميناء سواكن يعبر عن منافسة قطرية للإمارات العربية المتحدة نتيجة لتغلغلها في سواحل البحر الأحمر، ومحاولة قطرية لتمتين علاقاتها السياسية والاقتصادية الإقليمية، خاصة بعد حصارها من قبل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر والبحرين.

ووقعت السودان اتفاقيات سواكن مع قطر وتركيا على حد سواء، وقد أشار المسؤولون إلى أن التطوير سيتم بشكل مشترك، لكن معالم المشروعين غير واضحة حتى الآن. وقد أثار كلا المشروعين حفيظة الدول المنافسة الإقليمية، ولا سيما مصر والسعودية المجاورتين للسودان، حيث يخشى المسؤولون من تعاون عسكري بين تركيا والسودان وقطر. وقد جمدت تلك الاتفاقيات مع التحولات السياسية الجديدة بالسودان⁽⁴⁹⁾. وفي ديسمبر 2018م، وقعت قطر والصومال سلسلة من اتفاقيات التعاون الجديدة، من ضمنها اتفاقيات حول تطوير موانئ، وتشير بعض التقارير إلى أن ذلك سيتضمن إعادة إعمار ميناء في مدينة هوبيو الساحلية الصومالية، على بعد 483 كم شمال شرق مقديشو. بيد أن تفاصيل هذه الترتيبات الحديثة لم يتم الكشف عنها بعد.

التنافس الدولي في البيئة الجيوستراتيجية للبحر الأحمر:

تجلت مساعي القوى العظمى والكبرى للتمدد من خلال تواجدها في البحار والمحيطات العالمية، ومن البحار المهمة من وجهة نظر هذه الدول البحر الأحمر وما يحتويه من جزر ومضائق وخليجان، ولذلك سعت ماضياً وتسعى حالياً ومستقبلاً تلك الدول للتواجد والتوضع فيه ولكل منها أسبابها

الخاصة وطموحاتها، وتستخدم الدول في سبيل الوصول إلى تحقيق أهدافها أدوات مختلفة منها العسكرية والاستخبارية، وتتضمن الأداة العسكرية إقامة قواعد عسكرية وتحالفات استراتيجية عبر الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، بينما تتضمن الأداة الاستخبارية عمليات سرية الطابع كالاغتيالات والتوريط وتهريب الأسلحة والمخدرات ودعم الانقلابات العسكرية، ودعم نشاطات فصائل مسلحة.

ومن الوسائل المستخدمة لتحقيق أهداف القوى العظمى والكبرى والصاعدة، بما فيها أهدافها في البحر الأحمر الأدوات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، كالعلاقات الدبلوماسية وتعميق العلاقات مع حكومات دول المنطقة، خاصة الواقعة على ساحل البحر الأحمر وخليج عدن، وفي هذا الصدد فقد أكد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما على توثيق علاقات بلاده مع اليمن لتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة.

أولاً: القوى العظمى: الولايات المتحدة الأمريكية:

تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة القوى الكبرى الأكثر نفوذاً في البحر الأحمر، حيث يمثل أهمية خاصة للاستراتيجية الأمريكية ورغبتها في السيطرة عليه لأهميته الاستراتيجية وارتباطه المباشر بمنطقة الخليج العربي، ولضمان استمرار تأمين الخطوط الملاحية التي يمر بها النفط عبر البحر الأحمر وقناة السويس ولاستمرار دورها الفاعل في منطقة الشرق الأوسط مع إعادة ترتيب المنطقة طبقاً لمصالحها الاستراتيجية. وقد ظل البحر الأحمر موضع اهتمام الإدارات الأمريكية على اختلاف عهدها من مبدأ نيكسون عام 1969م ومبدأ كارتر عام 1976م ومبدأ ريجان عام 1982م حتى مبدأ بوش عام 1990م⁽⁵⁰⁾. ونسبة لاحتواء البحر الأحمر على أهم الممرات العالمية، ونظراً لأهمية الممرات المائية العسكرية والأمنية والاقتصادية سعت الولايات المتحدة الأمريكية كغيرها للاستحواذ عليها من أجل استبعاد القوى المناوئة والمنافسة. وتسعى لتأمين وجود كبير لها في البحر الأحمر وما حوله، وتصنف البحرية الأمريكية ببحرية المياه الزرقاء، أي امتلاكها القدرة الهائلة على الملاحية في المحيطات العالمية الكبرى كالهادي والهندي والأطلسي، ويعد البحر الأحمر حلقة مهمة لانسياب قوات البحرية للولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي. ولقد تمكنت الولايات المتحدة من هزيمة اليابان - ملكة المحيط الهادي إبان الحرب العالمية الثانية- على يد الجنرال الأمريكي ماك آرثر والذي ساعد اليابان في كتابة دستورها الديمقراطي بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية. وتعتنق الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ عهد ثيودور روزفلت مبدأ السيطرة على البحار، ولقد اقتنع ثيودور روزفلت بكتابات الفريد ماهان بضرورة تقدم الولايات المتحدة الأمريكية نحو محيطات وبحار العالم ومضائقها أسوة ببريطانيا العظمى التي امتلكت العالم بامتلاكها أكبر الأساطيل البحرية، ولاقتناع ثيودور روزفلت والذي جاء للحكم بعد الرئيس ماكنلي في الولايات المتحدة الأمريكية بما طرحه الفرد ماهان، قام بحفر قناة بنما وتملكتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن قام الرئيس جيمي كارتر بإعادتها إلى بنما⁽⁵¹⁾. ومنذ خروج الولايات المتحدة الأمريكية منتصرة من الحرب العالمية الثانية أصبحت في مقام منظم وضابط إيقاع العالم، ولرغبتها في ملئ فراغ القوة نتيجة خروج بريطانيا مم غالبية البحار والمحيطات والمناطق الحيوية في العالم ومن بينها الشرق الأوسط والقرن الإفريقي، وللوقوف في وجه الاتحاد السوفيتي. ونتيجة لأهمية المنطقة وبيئتها البحرية الاستراتيجية اندفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء عدد من القواعد العسكرية الدائمة في الخليج (قطر والبحرين والإمارات والكويت والعراق)، وفي المحيط الهندي في جزيرة ديغو غارسيا،

وعلى شواطئ شرق إفريقيا في مدينة ممبasa في كينيا. وأبرمت الولايات المتحدة أيضاً اتفاقات عدة مع بعض دول المنطقة لمنحها بعض التسهيلات العسكرية في قواعدها⁽⁵²⁾.

بعد التفجيرات الإرهابية للأهداف الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي وعقب أحداث 11 سبتمبر 2001م بالولايات المتحدة الأمريكية، بدأ التفكير الأمريكي في إقامة القاعدة الأمريكية الأكبر في إفريقيا داخل جيبوتي، وذلك في محاولة للحد من نشاط الجماعات المتطرفة وتقديم الخدمات الإنسانية والعمل عن قرب مع الحكومات المحلية. فبدأت أمريكا استخدام «قاعدة ليمونيه» عام 2001م، واصبحت قاعدة بحرية تابعة للبحرية الأمريكية. وهي القاعدة الوحيدة الدائمة للولايات المتحدة في إفريقيا، وقد بدأت بـ 900 جندي، وارتفع عدد جنودها ليصل إلى 4000 جندي. وتهدف مهام القوات الأمريكية في المنطقة إلى تحقيق هدفين، هما مكافحة الإرهاب والقرصنة وتأمين مصالحها الحيوية لا سيما أمنها الطاقوي⁽⁵³⁾. وللولايات المتحدة الأمريكية تواجد عسكري في قاعدة ليمونيه العسكرية تتمركز فيها قوات أمريكية لها طبيعة استخبارية، أكثر منها قتالية، فهدفها جمع المعلومات عن المنظمات الإرهابية في الصومال، كتنظيم الشباب الصومالي المولود من رحم اتحاد المحاكم الإسلامية الصومالية الموالية للقاعدة، كما أن ظاهرة القرصنة الصومالية تشكل خطراً من حيث ارتباط القراصنة الصوماليين بحركات إرهابية نشط في محيط البحر الأحمر، بل أصبح قراصنة الصومال بمثابة وكلاء عن حركات إرهاب عالمية. وفي عام 2007م أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة عسكرية للتعامل مع القارة الإفريقية وأطلق عليها الأفريكوم، وتتمركز هذه القوات في قاعدة ليمونيه، وتنشط هذه القاعدة في جيبوتي في مجال العمل الطوعي والإنساني أيضاً من أجل التواصل مع المجتمعات الجيبوتية والإفريقية، وكان قرار إنشائها في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ووزير دفاعه آنذاك روبرت غيتس، بتاريخ 6 فبراير 2007م، وتم تعيين السفير ماري كارلن بيتس في قيادة الأفريكوم وهو ليس بعسكري كدلالة على تعدد جوانب نشاطات الأفريكوم. وشارت عملها بشكل رسمي في 1 أكتوبر 2008م⁽⁵⁴⁾.

تمركزت أفريكوم في شتوتغارت في ألمانيا، وتعد قاعدة ليمونيه الأمريكية في جيبوتي مقراً لقوة العمل المشتركة لأفريكوم، وتقوم القوات الأمريكية ضمن أفريكوم بالتعاون مع قوات إفريقية تابعة لجيوش عدة دول إفريقية.

توجد في قاعدة ليمونيه طائرات الدرون والتي تستخدم لرصد تحركات التنظيمات الإرهابية في القارة الإفريقية والدول المعادية للولايات المتحدة الأمريكية، ولقد رأت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية جدوى كبيرة في استخدام المدرجات الجيبوتية لإقلاع وهبوط طائرات الدرون.

ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن موقع جيبوتي الاستراتيجي والملاصق لباب المندب، إضافة إلى توافر البنية التحتية المناسبة لعملياتها يجعلان منها مكاناً مناسباً لتواجد قوات عسكرية أمريكية تعمل انطلاقاً من قاعدة عسكرية. وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية ومن أجل محاولة تثبيت نفوذها في المنطقة بتقديم المساعدات المالية لليمن، والعلاقات الأمريكية اليمنية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. هي علاقات غير معلنة على الأغلب، على شكل برامج مساعدات تحددها اتفاقيات أمريكية يمنية غير رسمية، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتدريب قوات السواحل اليمنية في مجالات مكافحة الإرهاب.

الصين:

تسعى الصين للتمركز في حوض البحر الأحمر وللصين مصالح مهمة في القارة الإفريقية والشرق الأوسط، أهمها تأمين مصادر الطاقة وتحقيق الانفتاح التجاري والاستثماري، كما أن الصين تعد من أكبر بناء السفن العملاقة عالمياً مما يجعلها تبحث عن مرافئ على طرق السفن لإنشاء قواعد عسكرية، وترى الصين نفسها أنها القوة العظمى القادمة، ولضمان نفوذ صيني عالمي شرعت في تأمين طرق الطاقة والتجارة

من شرق آسيا إلى جنوب آسيا مروراً بأهم المضائق الاستراتيجية مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس ومنها إلى أوروبا غرباً، كما أن للصين طموحاً في تبوؤ مركز متقدم عالمياً، ولذلك فإن تمرکزها في البحر الأحمر وبالقرب من باب المندب يجعلها في خضم الأحداث العالمية، ومزاحمة الصين للغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في البحر الأحمر والخليج العربي والقارة الإفريقية، وقد أنشأت لها جزراً كبيرة في المحيط الهادي، وأقامت قواعد عسكرية عليها لحماية مياه إقليمية ومجاورة واقتصادية خالصة جديدة للصين نتيجة إنشاء جزرها الجديدة في المحيط الهادي وافتتحت الصين قاعدتها العسكرية في جيبوتي منذ عام 2017م، وهي قاعدة لوجستية (امداد وتزويد وجمع معلومات) وهدفها مكافحة الإرهاب والقرصنة، وضمان أمن البحر الأحمر ومضيق باب المندب⁽⁵⁵⁾.

وتقع هذه المنشأة البحرية الممتدة على مساحة 364 ألف متر مربع بمحاذاة ميناء دوراليه المتعدد الاستخدامات، وهو منشأة جديدة يشغلها تجمع شركات تملكه الدولة الصينية وتمولها جزئياً. ويرى المحللون أن المنشأتين (القاعدة العسكرية والميناء) دليل على دمج المصالح العسكرية والتجارية الصينية في المنطقة. وتتراوح التقديرات لعمليات نشر الجنود الصينية المخطط لها بين عدة مئات حتى عشرة آلاف جندي.

وبعد اتفاق جرى في عام 2015م، افتتحت الصين في مايو 2018م ميناء دوراليه المتعدد الاستخدامات، وقد رفعت من القدرة التجارية في الموانئ الجيبوتية. كذلك استحوذت الصين على حصة صغيرة في هيئة موانئ جيبوتي في عام 2013م، ومولت الصين أيضاً بناء منطقة تجارة حرة وخط للسكك الحديدية لنقل البضائع من جيبوتي إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وقد تم تدشين السكة الحديد في يناير 2018م مما زاد من حجم البضائع المنقولة يومياً⁽⁵⁶⁾. وعملت بكين على توسيع نفوذها الاقتصادي في إفريقيا، والبحث عن تأمين إمداداتها النفطية من إفريقيا ودول الخليج عبر بوابتها الشرقية، خاصة عبر محاولة ربط الصين بأكثر من 70 دولة عبر مشروع طريق الحرير البحري، وهي مكملة لمشروع يهدف إلى إنشاء حزام بري من سكك الحديد والطرق عبر آسيا الوسطى وروسيا. ونتيجة لموقعها المتميز أصبح البحر الأحمر بوابة عبور من البحر المتوسط نحو المحيطات المفتوحة الأطلنطي غرباً والهندي شرقاً، وأصبح رأسماً جغرافياً للدول المتشاطئة بحوض نهر النيل والقرن الإفريقي.

ومن ثم أصبحت جيبوتي حجر الزاوية في مشروع «الحزام والطريق» عبر إنشاء قاعدة عسكرية بحرية ضخمة تسع 10.000 جندي، مقابل إيجار سنوي يبلغ 20 مليون دولار، وهي أول قواعد البحرية الصينية وراء البحار، وبنيت بتكلفة 590 مليون دولار، وتقع بالقرب من ميناء «دوراليه» الذي تشغله الصين بالقرب من قاعدة ليمونيه الأمريكية، وعلى مقربة من عدة قواعد عسكرية أجنبية أخرى. وأعلنت الصين بأن المنشأة ستستخدم بصفة رئيسية لدعم الإمدادات العسكرية للقوات الصينية في خليج عدن، وحفظ السلام والعمليات الإنسانية في إفريقيا، ولمنع القرصنة في أعالي البحار.

وقد قامت بكين بإجراء تدريبات عسكرية برية وبحرية باستعمال الذخيرة الحربية، وهو الأمر الذي يتجاوز مهمة حفظ السلام للجمع بين أغراض تجارية وعسكرية بحتة كما تشير إلى ذلك «الأوراق البيضاء» الذي أصدرها الحزب الشيوعي، وجعل منها مقدمة لامتلاك مبادرات استراتيجية في الصراع العسكري، مما حدا باليابان والهند توقيع على اتفاقية دفاع مشترك في 2018م⁽⁵⁷⁾. وتحاول الصين في صعودها المستمر خلق قواعد تتعلق بتوسيع أسواق صادراتها، وتأمين طرق الملاحة والتجارة التي تصل عبرها صادراتها إلى الأسواق العالمية والحصول على وارداتها من المواد الخام. وصارت بذلك تنافس الولايات المتحدة في واحدة من أهم مناطق نفوذها الاستراتيجي. وترتكز السياسة الصينية على عدة مداخل من أبرزها العامل الاقتصادي البحري،

حيث يمثل أحد أبرز محددات العلاقات في مشروع الحزام والطريق، لذلك ارتفعت أسهم الموانئ البحرية في حوض البحر الأحمر في أدبياتها الاستراتيجية إلى مراكز لوجستية حساسة. وي طرح هذا الأمر أسئلة حول مدى قدرة هذا المشروع على تغيير الديناميكيات التقليدية وصياغة توازنات جديدة في البيئة الجيوسياسية بالمنطقة، حيث يمنح تعدد الفاعلين الدوليين دول الحوض مساحة أكبر للمناورة في إطار أسس جديدة لنظام عالمي بديل تقترح الصين أن يتركز على خمس أولويات: التنسيق السياسي، وربط البنى التحتية، وفتح القنوات التجارية، وتدفق التمويلات، والتواصل بين الشعوب.

أولت الفكر الاستراتيجي الصيني موانئ المنطقة وامتداداتها اهتمامًا مركزيًا في بناء طريق الحرير البحري. واتبعت كبرى الشركات الصينية أفق تطوير دبلوماسية الموانئ عبر تقسيم للأدوار بينها. تطلعت شركة كوسكو العملاقة للنقل البحري بالأدوار العملية، فيما تهتم شركة ميرشانت بالجوانب المالية، أما مجموعة شانغهاي الدولية للموانئ، فتهمت بالجوانب الاستكشافية. وقد شاركت الصين بفعالية في مشروع تنمية محور قناة السويس من خلال منطقة السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري على امتداد أكثر من 7 كم مربع في العين السخنة، وأنتهت المرحلة الأولى منها بجذب حوالي 68 مشروعاً من 77 شركة باستثمار فعلي تجاوز مليار دولار حتى نهاية 2018م، كما تعهدت الشركات الصينية بضخ نحو 20 مليار دولار في مشاريع البنى التحتية، وفازت الشركات الصينية بعقود لبناء أجزاء ضخمة من العاصمة الإدارية الجديدة في شرق القاهرة⁽⁵⁸⁾. وتتعاون دول الخليج بطرق مختلفة مع المصالح التجارية الصينية وتتنافس معها في محاولتها لرسم معالم علاقاتها الجغرافية الاقتصادية الخاصة مع بكين. مثلاً يرى قطاع اللوجستيات والشحن الإماراتي العالمي أن حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا وأوروبا في نمو، لذا هدف من خلال وسائل حكومية وتجارية إلى دمج نفسه في مشروع الحزام والطريق قبل أن تحل محله جهة أخرى، ومع استمرار توسع الجهات الفاعلة الخارجية على المستويين التجاري والعسكري، ومع تخصيص القوى العالمية المزيد من الموارد لغربي المحيط الهندي ومنطقة المحيط الهندي والمحيط الهادي الأوسع، قد تجد دول البحر الأحمر والقرن الإفريقي نفسها عرضة أكثر فأكثر لـ «الضغوط الآتية من خارج المنطقة» والمنافسة المرتبطة بالسياق الأمني العالمي الأوسع والمتغير. وعلى المستوى الجيوسياسي الدولي نجحت الصين كقوة صاعدة في تحدي آليات النظام الدولي الرأسمالي الأمريكي، بحيث ساهمت في النمو الاقتصادي العالمي وأقامت آليات للتعاون الدولي في محاولة لفك الارتباط بمؤسسات بروتون وودز التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل عام تعزز موقع ودور الصين بفعل مبادرة الحزام والطريق ومشاريعها على مستوى بنية النظام الدولي وجعلت منها فاعلاً نشيطاً فيه. ويرى العديد من الخبراء أن الصين ستصبح قوة عظمى بدرجة غير مسبوق في أوائل القرن الحادي والعشرين، مثال ذلك لي كوان يو Lee Kuan Yew رئيس الوزراء السنغافوري السابق الذي صرح أنه من غير الممكن أن ندعي أن الصين مجرد لاعب آخر كبير فحسب، إنها اللاعب الأكبر في تاريخ الإنسان. ويبقى التحدي الأكبر أمام الصين في تحقيق ونجاح مبادرتها، ومواجهة الضغوطات الأمريكية التي تسعى للحفاظ على مكانتها كقطب واحد مهيم في النظام الدولي بشعار «أمريكا أولاً»، ومحاوله استقطاب حلفاء الولايات المتحدة لمشروعها الجديد لتشكيل نظام عالمي يتسم بالسلام والتنمية، وذلك عبر التعاون البناء مع حلفائها في العالم مثل روسيا ودول العالم الثالث.

روسيا:

يرجع اهتمام الاتحاد السوفيتي بموانئ المياه الدافئة على البحر الأحمر والبحر المتوسط والمحيط الهندي منذ أيام القيصر بطرس العظيم عام 1682 - 1725م والذي أعلن أن من يسيطر على تلك المنطقة يحكم العالم⁽⁵⁹⁾، كما تكثفت المساعي الروسية للوصول إلى مضيق البسفور والدرنديل، وذلك لتجمد سواحلها الشمالية

أغلب أيام السنة مما يحد من حركة أساطيلها البحرية المدنية والعسكرية على حد سواء، ويبلغ طول السواحل الروسية حوالي 37635 كم. ولقد سعت روسيا منذ عهد بطرس العظيم إلى إنشاء بحرية روسية قوية وامتطورة بالقياس مع ذلك العصر، ومن أجل ذلك استقدم بطرس العظيم أحدث التقنيات الأوروبية من أجل إنشاء أسطول بحري روسي عصري، وشن حرب على السويد من أجل السيطرة على البلطيق⁽⁶⁰⁾. ولكن تكمن المعضلة الروسية فيما يتعلق ببخارها الجامدة طوال العام، ولروسيا إطلالة على المحيط الهادي من خلال تطويقها لكوريا الشمالية من الشرق، كما لها إطلالة على شمال المحيط الهادي من خلال جزر سخالين وكوريل التي حصلت عليها من اليابان إثر هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، ولقد خاضت روسيا القيصرية حروباً ضد الدولة العثمانية للاستحواذ على موطن قدم بحري لها على المياه الدافئة، ولقد استطاعت الوصول إلى شبه جزيرة القرم وميناء سيفستوبول ليصبح من أهم القواعد العسكرية للبحرية الروسية ولقد أفضلت روسيا الحالية محاولات أوكرانيا ضم شبه جزيرة القرم بمينائها والذي يستضيف أهم أساطيل روسيا، ولقد حاولت روسيا -الاتحاد السوفيتي سابقاً- بسط نفوذها في محيط البحر الأحمر، وكانت البدايات بوصول القائد الروسي استينوف إلى خليج تاجورة برفقة 150 عسكرياً قوقازياً، ولقد سعت الإمبراطورية الروسية آنذاك للتأكيد على الصلات الخاصة بينها وبين إثيوبيا، خاصة وأنهما تعتنقان المذهب الأرثوذكسي، ولهذا اصطحبت الحملة الروسية معها مجموعة من الكهنة إلى تاجورة، واستمر الاتحاد السوفيتي الذي أعقب القيصرية الروس في محاولاته الدخول للبحر الأحمر خاصة مع وصول نظام الرئيس جمال عبدالناصر لرأس السلطة في مصر عام 1952م، فبدأت المحاولات السوفيتية عبر نظام عبدالناصر للتمدد في البحر الأحمر، واستمر التمدد السوفيتي في المنطقة في عهد السادات، وكان يتواجد في مصر حوالي 200000 مستشار وخبير عسكري سوفييتي⁽⁶¹⁾. وقد أوضحت كتابات الأدميرال سيرجي غوشكوف مدى حاجة الاتحاد السوفيتي إلى تسهيلات البحر الأحمر في الخمسينيات والستينيات، خاصة بعد إدخال الولايات المتحدة الغواصات النووية إلى المنطقة، وقد بدأ الاتحاد السوفيتي في التغلغل في المنطقة بعد أن وطد مركزه في الشرق الأوسط من خلال الصراع العربي - الإسرائيلي وقد عمد إلى استخدام ذلك الصراع كجسر يعبر به إلى التغلغل واكتساب النفوذ في منطقة البحر الأحمر⁽⁶²⁾.

قام الاتحاد السوفيتي بدعم الحركات الثورية التي ازدهرت في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، فلقد أبرم الاتحاد السوفيتي السابق معاهدة صداقة مع اليمن الشمالي عام 1962م، وذلك بعد وصول المشير عبدالله السلال للحكم، وانتهيار الحكم الملكي فيه، ولقد استطاع الاتحاد السوفيتي بسط نفوذه في اليمن الجنوبي مباشرة بعد خروج بريطانيا منه عام 1967م، وتخلى الاتحاد السوفيتي عن دعم اليمن الشمالي لصالح اليمن الجنوبي لاعتناق اليمن الجنوبي الفكر الماركسي، مما جعل الاتحاد السوفيتي يثق فيه أكثر من وثوقه باليمن الشمالي، كما تواجد الاتحاد السوفيتي في إثيوبيا وذلك بعد وصول منغستو هيلي مريام إلى السلطة عام 1974م⁽⁶³⁾.

كما استطاع الاتحاد السوفيتي الدخول إلى الصومال، وذلك بعد وصول سياد بري إلى السلطة هناك في أكتوبر 1969م، فحصل الاتحاد السوفيتي على تسهيلات في الصومال مقابل دعمه لنظام سياد بري الذي أعلن التزامه بالماركسية في عام 1970م، ولقد انصبت جهود الاتحاد السوفيتي على دعم نظام منغستو هيلي مريام في إثيوبيا على حساب دعم الصومال، مما أدى إلى دخول الولايات المتحدة الأمريكية لتحل محل الاتحاد السوفيتي في الصومال، وكان ذلك عام 1977م، حيث قام الاتحاد السوفيتي بدعم إثيوبيا ضد الصومال خلال اقتتالهما على إقليم أوغادين، وكانت إثيوبيا تمتلك سواحل إرتريا على البحر الأحمر، فأصبح للسوفيت تواجداً على السواحل والجزر الإثيوبية كتعويض عما فقدته عند تخليه عن الصومال، ونقله المئات من مستشاريه العسكريين من الصومال إلى إثيوبيا.

ومن الجدير ذكره أن موسكو كانت قد أطلقت مبدأ بريجينيف في 10 ديسمبر 1980م والذي

جاء كرد على مبدأ كارتر، ومن نصوص مبدأ بريجينيف، عدم إقامة قواعد عسكرية في منطقة الخليج العربي، وعلى الجزر المتاخمة له، وضمان استخدام الممرات المائية البحرية بين دول الخليج والعالم⁽⁶⁴⁾. ويمكن القول أن الاستراتيجية السوفيتية في المنطقة تسعى للاقترب من المواقع الأمريكية، بغرض إجهاد السيطرة والتهديدات الأمريكية، والتحكم في مصادر الطاقة بالمنطقة، على الرغم من اكتفاء الاتحاد السوفيتي ذاتياً من الطاقة، في إطار ما يعرف بـ(استراتيجية الحرمان) أي حرمان الدول الرأسمالية من الطاقة⁽⁶⁵⁾.

إن روسيا هي الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي، وسعت للحصول على قواعد ومناذ بحرية في المياه الدافئة وكانت مطلباً حيويًا في سياستها الخارجية، وذلك تأميناً لمصالحها وأهدافها المنتشرة في جميع أجزاء العالم، في ظل مشاكلها الأمنية والاقتصادية والسياسية. وشهدت الفترة الأخيرة عودة قوية للاهتمام الروسي بالمنطقة؛ في محاولة منها لاستعادة مناطق نفوذها القديم. وتذكر روسيا أهمية هذه المنطقة في أنها تتحكم في طريق التجارة العالمية. وممرًا حيويًا ومهماً لأي تحركات عسكرية، وهي مركز عبور السفن والطائرات العابرة لكل القارات، وكذلك نقطة تزود بالوقود. فتواجد روسيا في المنطقة يعد مهماً، للحفاظ على قاعدتها البحرية المتواجدة في المحيط الهادئ، والمشاركة في القوات الدولية التي تستهدف محاربة القرصنة، والتي قد تتعرض لها قوافل تجارية روسية⁽⁶⁶⁾.

اتفق المسؤولون الروس والإرتريون في سبتمبر 2018م على تأسيس قاعدة لوجستيات روسية في أحد موانئ إرتريا، ولم يتم الكشف عن حجم الترتيب المقترح وموقعه وشروطه. وجاء هذا التطور مباشرة قبل رفع العقوبات الأممية في نوفمبر 2018م، وبعد صد محاولة موسكو السابقة للانضمام إلى نادي الجيوش الأجنبية في جيبوتي، وأشار وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى نية روسيا إنشاء شراكات في تطوير البنى التحتية وممرات النقل الإقليمية وأنابيب النفط عبر الحدود⁽⁶⁷⁾. وترى روسيا الحالية كما رأى الاتحاد السوفيتي السابق في البحر الأحمر ساحة لتحقيق أهدافهما العسكرية والمتمثلة في تأمين أساطيلهما العسكرية زمن الحرب، وذلك من خلال إقامة قواعد عسكرية على جنباته وفوق جزره. وتسعى روسيا ليكون لها نفوذ في منطقة البحر الأحمر والدول المطلة عليه والقرن الإفريقي، وذلك لفرض النفوذ الروسي على الملاحة البحرية في البحر الأحمر وتقويض المصالح الأمريكية والغربية وتقليلها في البحر الأحمر وما حوله واحتواء دول القرن الإفريقي وخاصة الصومال وإثيوبيا واليمن الجنوبي وإدخالها في حلف أو اتحاد، مما يتيح لها السيطرة على باب المندب، ولتحقيق ذلك سعت موسكو للتوسع في عقد اتفاقيات الدفاع المشترك والحصول على التسهيلات البحرية والجوية في بعض الدول بمنطقة البحر الأحمر، ولعل الاتفاق مع دولة السودان على إقامة قاعدة عسكرية روسية في السودان يخدم المصالح الروسية في هذا الخصوص.

ثانياً: القوى الكبرى:

فرنسا:

تعود العلاقات الفرنسية مع دول القرن الإفريقي إلى ما قبل هذه الألفية، فبحكم احتلالها لجيبوتي منذ عقود، كانت فرنسا من بين الفاعلين النافذين في الشرق الإفريقي إلى جانب كل من بريطانيا وإيطاليا في فترة الاستعمار الأوروبي لإفريقيا، كما استمرت في دورها الفاعل إلى جانب بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في فترة الحرب الباردة⁽⁶⁸⁾. كما أن علاقاتها الوثيقة مع أديس أبابا، والتي امتدت من بداية القرن العشرين؛ حيث منح الإمبراطور منليك الثاني عام 1907م لفرنسا أكبر سفارة لها في العالم والتي تبلغ مساحتها نحو 106 أفدنة. وفي عام 1907م بنت فرنسا خط السكك الحديدية بين جيبوتي وأديس أبابا⁽⁶⁹⁾. الأمر الذي مكنها من توسيع دائرة نفوذها وشبكة علاقاتها في المنطقة على غرار دول شمال إفريقيا

ومنطقة غرب ووسط إفريقيا.

تمتلك فرنسا قاعدتين مهمتين في المنطقة ومحيطها الجيوبوليتيكي: الأولى في جيبوتي، منذ وقت طويل، وتعتبر أكبر قاعدة فرنسية في إفريقيا، والثانية في أبوظبي في يونيو 2009م، علاوة لذلك تملك فرنسا قاعدتين بحريتين في جزيرتي مايوت ورينيون في جنوب المحيط الهندي، تعتبران أراضي فرنسية في ما وراء البحار⁽⁷⁰⁾. وعلى الرغم من أن سياسة فرنسا الخارجية ارتكزت في الماضي، ولا تزال على الإرث التاريخي والثقافي الناتج عن الفترة الاستعمارية لغالب الدول الإفريقية وكذلك بسبب الرهانات الاقتصادية التي تمثلها المنطقة؛ إلا أنه في الوضع الراهن تبدو فرنسا وكأنها في خضم تدافع دولي للانخراط أكثر نحو بسط نفوذها على القرن الإفريقي، ومواجهة التحديات الجيوبوليتيكية والانضمام إلى سباق النفوذ ومواجهة الصين، التي تتمتع بنصيب الأسد في استغلال استثمارات إفريقيا. وكغيرها من دول الاتحاد الأوروبي، تهتم فرنسا بشكل أكبر في القضاء على ظاهرة التشدد الإسلامي في القرن الإفريقي. ولأهميتها التاريخية والاستراتيجية بالنسبة لفرنسا، فقد زار المنطقة في الآونة الأخيرة الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي في يناير 2010م وهو ما عكس إعادة الاهتمام الفرنسي بالمنطقة أمام التنافس (الصيني والياباني والتركي)، والتي كانت لها في الماضي اليد الطولي فيها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً منذ مطلع القرن الماضي. كما زار المنطقة الرئيس الفرنسي الحالي إيمانويل ماكرون في مارس 2019م، وقد بدأ زيارته بجيبوتي ضمن زيارة رسمية لمنطقة القرن الإفريقي شملت (جيبوتي، إثيوبيا، كينيا)، وقد حملت زيارته أبعاداً جيوسياسية واقتصادية وثقافية، وجاءت استجابة لرغبة فرنسية جامحة في إعادة التوضع على هذه المنطقة ذات الموقع الاستراتيجي الحيوي والتي تشهد تنافساً دولياً متزايداً منذ عقد من الزمان، وخاصة بعد دخول بكين المنطقة لتعبيد طريق الحرير التجاري ولحماية مصالحها الاقتصادية والأمنية⁽⁷¹⁾. وفي سبيل تعزيز مكانتها التجارية والسياسية في القرن الإفريقي، تبذل فرنسا جهوداً مضنية من أجل تفويت الفرصة على الدول الغربية الأخرى الطامحة إلى الحصول على امتيازات في دول المنطقة، وكذلك البحث عن موطئ قدم لها في هذه المنطقة التي ستشهد مزيداً من الصراع الدولي عليها، وهو ما يمثل خارطة مواجهات جديدة بين الصين وأعدائها في منطقة حوض البحر الأحمر وشرق إفريقيا.

بريطانيا:

لبريطانيا وجود قديم بمنطقة حوض البحر الأحمر في ضفتيه الإفريقية والآسيوية، إلا أنها ورثتها للولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومنذ ذلك الحين تضاءل النفوذ البريطاني بالمنطقة، لكن في الآونة الأخيرة وبعد ظهور القرصنة في السواحل الصومالية وخليج عدن والعمليات الإرهابية بالمنطقة، شاركت في القوات التابعة للاتحاد الأوروبي، والتي تتمركز في جيبوتي والمعروفة بالعملية الأوروبية لمكافحة القرصنة، وتضم ثماني دول أوروبية بهدف السيطرة على عمليات القرصنة، في مضيق باب المندب، ومراقبة حركة الملاحة العالمية.

افتحتت بريطانيا قاعدة عسكرية جديدة في مدينة بيدوا الصومالية، لتدريب ما يقارب 120 من جنود القوات الصومالية، وتعزيز الاستقرار والأمن على المدى الطويل في الصومال، كما تعمل على مساعدة الجيش الصومالي في تنفيذ العمليات الحالية بمنطقة شابيلي السفلى، إلى جانب تقديم الدعم العملي في المناطق المستعادة حديثاً. كما توجد قاعدة عسكرية تابعة للجيش البريطاني في شمال العاصمة الكينية نيروبي، لتدريب القوات الكينية، والتي تأتي بموجب اتفاق كيني - بريطاني، لتدريب ست كتائب مشاة سنوياً، إضافة إلى ثلاث فترات تدريب لمهندسين عسكريين ينفذون مشروعات مدنية في البلاد⁽⁷²⁾.

اليابان:

تمتلك اليابان 6000 جزيرة وتبلغ سواحلها حوالي 29751 كم، وتعتبر جغرافيتها قاسية على الشعب الياباني، نسبة لافتقارها للموارد الأولية ومنها النفط، ولذلك سعت لتأمين أمنها الطاقوي والتجاري ومنها تأمين طرق تجارتها نحو الشرق الأوسط وإفريقيا من خلال مضيق هرمز وباب المندب⁽⁷³⁾. وأنشأت اليابان في عام 2010/2011م قاعدة لها في جيبوتي، وذلك لحماية تجارتها العابرة من البحر الأحمر إلى أوروبا من مخاطر القرصنة التي انتشرت في مياه الصومال الإقليمية، بل تعدتها إلى المياه الدولية. وتمثل السفن التجارية اليابانية نحو 10% من السفن العابرة من هذا الشريان المهم⁽⁷⁴⁾. وتعمل اليابان على تركيز نفسها إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين والهند والمملكة العربية السعودية لضمان أمن مضيق باب المندب، ولليابان مصلحة في القضاء على القرصنة البحرية التي تنطلق من سواحل الصومال والتي تهدد التجارة العالمية ومنها التجارة اليابانية، ولقد واجهت اليابان ظاهرة القرصنة والتي هددت تجارتها عبر مضيق ملقا والبالغ طوله 600 ميل / 1100 كم، وتساهم اليابان في الجهود الدولية لمراقبة باب المندب ولها سفن حربية تقوم بدوريات لصدهجمات القراصنة، وتمتلك اليابان حاملة طائرات سميت هجوميّة، ولها حاملة طائرات وزن 13500 طن وأسطول حديث للغواصات بالمنطقة. ونظرًا لما تحتويه القارة الإفريقية من موارد تحتاج إليها اليابان ومنها اليورانيوم فكان لا بد من تواجد اليابان في القارة السمراء والبحر الأحمر⁽⁷⁵⁾. وقد افتتحت اليابان قاعدتها العسكرية في جيبوتي في عام 2011م، والتي تبلغ مساحتها 121 ألف متر مربع والتي تحاذي مطار جيبوتي والقاعدة العسكرية الأمريكية (ليمونيه)، وتشير بعض التقارير إلى أن طوكيو وافقت على استئجار 28 ألف متر مربع إضافية في عام 2017م، ومن المخطط إجراء المزيد من التحسينات للسماح بالقيام بمجموعة واسعة من المهام التشغيلية. وتضم القاعدة 600 عنصر وتشغلها قوات الدفاع الذاتي البحرية اليابانية التي تشارك في الجهود البحرية المتعددة الجنسيات لمحاربة القرصنة في خليج عدن والساحل الصومالي، وهي القاعدة الخارجية الأولى لليابان، وتشير التحسينات المخططة إلى حضور أكثر دواما، وذلك ردا ربما على النفوذ الصيني المتزايد في جيبوتي. وتناقشت اليابان والهند على ترتيب يسمح للجنود الهنود بتشارك الإقامة في القاعدة اليابانية في جيبوتي مع ترتيبات متبادلة في مواقع أخرى، حتى تؤسس الهند قاعدتها العسكرية بالمنطقة⁽⁷⁶⁾.

الهند:

تعتبر الهند الشريك التجاري الرابع للقارة الإفريقية بعد الصين وبريطانيا وفرنسا، حيث بلغ حجم التجارة بين القارة السمراء والهند 72 مليار دولار خلال 2014 - 2015م، كما أن حجم الاستثمارات الهندية بالقارة وصل 30 مليار دولار، ويزداد استيراد الهند من النفط الخام والغاز والمعادن والذهب والجلود وغيرها، وفي الوقت الذي تراجع صادرات الهند لأوروبا وأمريكا الشمالية نجد الهند في القارة الإفريقية شريكا تجاريا مهماً. والهند قوة كبرى صاعدة وعضو في مجموعة البريكس (BRICS) التي تضم (البرازيل - روسيا- الهند- الصين-جنوب إفريقيا)، وهذه الدول الخمس لها وزنها السياسي والاقتصادي والاستراتيجي في النظام الدولي الراهن، وتعتبر نفسها في منافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والصين واليابان. والهند دولة نووية، وثاني دولة في العالم من حيث عدد السكان بعد الصين، إذ بلغ عدد سكانها فوق المليار نسمة (1,267000000) نسمة حسب إحصائية 2014م. وتقوم الهند بتحديث أسطولها في المحيط الهندي وتسعى اليابان إلى جذبها في ما يسمى التعاون الديمقراطي ليشمل أستراليا واليابان والهند، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأخذت تستفيد من محاولات روسيا والصين جرّها إلى منظمة شنغهاي للتعاون، بينما أمريكا تجرّها نحو منتدى التعاون الديمقراطي لإحتواء الصين. كما أنها عضو مؤسس في منتدى حوض المحيط الهندي الذي يضم في عضويته 21 دولة وسبع دولة بصفة مراقب، ويضم في عضويته كل

من (الصومال، اليمن، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، إيران، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ألمانيا، الصين، فرنسا، اليابان) وغيرها. وتحاول الهند أن تستفيد من هذا المنتدى في تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، في الوقت الذي تتعاون فيه لتحقيق الأمن في المحيط الهندي ومحاربة القرصنة على السواحل الإفريقية، وتسعى دول شرق إفريقيا إلى أن يكون للأسطول الهندي دور حيوي ومهم في محاربة القرصنة البحرية والذي يطلق عليه بعض الساسة الهنود (الإرهاب الاقتصادي)، وتعتبر الهند أن مضيق باب المندب ممر حيوي للتجارة الهندية، فقد قدر استيراد الهند عبر باب المندب بحوالي 50 مليار دولار والصادرات الهندية عبر المضيق 60 مليار دولار سنويًا، مما يعني أن البحر الأحمر ممرًا حيويًا للأمن القومي الهندي⁽⁷⁷⁾. وتشارك الهند ضمن القوة المتعددة الجنسيات لمحاربة القرصنة في سواحل الصومال وخليج عدن والمحيط الهندي، وللهند تفاهات مع اليابان على ترتيب يسمح للجنود الهنود بتشارك الإقامة في القاعدة اليابانية في جيبوتي مع ترتيبات متبادلة في مواقع أخرى، حتى تؤسس الهند قاعدتها العسكرية بالمنطقة⁽⁷⁸⁾.

مستقبل التنافس الدولي في حوض البحر الأحمر:

نتيجة للتطورات الأخيرة في البيئة الجيوستراتيجية لحوض البحر الأحمر والتي ساهمت في تبلور محاولات إعادة تشكيل النفوذ في القرن الإفريقي والبحر الأحمر وخليج عدن. وقد ارتبطت تطورات التنافس الدولي بسياسات السيطرة على الموارد الطبيعية والموانئ والمواقع الاستراتيجية وخطوط التجارة الدولية، غير أن ظهور أنماط من الشراكات الاقتصادية والتجارية ساهم في تحول التنافس إلى صراع وتنافس متعدد المستويات. وهناك مساعي التدويل التي تسعى إليها بعض دول الحوض ومنها إرتريا وإسرائيل ودول أخرى أوروبية لغرض إعلان وهو ضبط حركة الملاحة الدولية في منطقة خليج عدن والمحيط الهندي ومواجهة القرصنة الجديدة والتهديدات الإرهابية، ولغرض غير معلن وهو وضع نوع من الوصاية الدولية الأولية على البحر الأحمر وحركته الملاحية واستغلال موارده الطبيعية، وهو الأمر الذي يخل مباشرة بالحقوق والمصالح المباشرة للدول الأخرى التي تطل على البحر الأحمر، فلاحتشاد العسكري الدولي، وتقاطر السفن الحربية قبالة سواحل الصومال لم يكن سوى مقدمة لتدويل البحر الأحمر، وهو مشروع سبق طرحه من قبل إسرائيل، لكنه ووجه برفض عربي تام. وفي إطار التطورات الأخيرة التي لا تخلو من مغزى أن ثماني دول أوروبية اتفقت على تشكيل قوة بحرية مشتركة للعمل في منطقة خليج عدن لمواجهة القرصنة الصومالية، كما أرسلت عدة دول منها جنوب إفريقيا والهند وروسيا سفنًا حربية للعمل في المنطقة بغرض حماية السفن التجارية التابعة لهذه البلدان من القرصنة، كما تدعو بعض الدول ومنها الدمارك إلى إنشاء وحدة جنائية خاصة في إطار المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة القرصنة الصوماليين، وغالب هذه التحركات حدثت بعيدًا عن الأمم المتحدة مما يندر بتضارب مصالح كبيرة بين هذه الدول الوافدة على المنطقة وبين الدول الأصلية المطلة على البحر الأحمر لا سيما جنوبه. وتشير المتغيرات السياسية والعسكرية الراهنة في منطقة البحر الأحمر بشكل عام إلى بروز البعد الإفريقي بوضوح في مسألة الحفاظ على أمن البحر الأحمر والدول المشاطئة له.

كما أن التحرك الصيني الجديد في هذه المنطقة والذي يعتمد على فكرة التغيير الناعم مقابل هيمنة الاقتصاد والمصالح النفعية البحتة. ويتزامن مع ذلك تزايد رغبة روسيا وتركيا في زيادة دورهما في منطقة البحر الأحمر، عبر المشاريع الاقتصادية في الدول المشاطئة، وقد دخلت قطر على نفس الخط ولكن بغرض تقليص حجم الاستفادة من المخططات المستقبلية السعودية، والإماراتية والمصرية المتعلقة بمجال الملاحة البحرية والنقل. وتستهدف مجموعة موانئ دبي العالمية في زيادة دورها في مجال الملاحة البحرية عالميًا بشكل عام، وفي البحر الأحمر بشكل خاص، فقد ذكرت صحيفة «فاينانشال تايمز» أن المجموعة سوف تكون

من أكبر المستفيدين من مشروع «طريق الحرير» الذي طرحته الصين، حيث إنها تدير نحو 20 ميناء على هذا الطريق، ويشار أيضًا إلى أن الإمارات تسعى لتطوير موانئ اليمن الجنوبي بشكل خاص، في حين تعمل قطر على تطوير موانئ معاكسة على الجهة الأخرى من البحر الأحمر في السودان، وذلك في إطار المنافسة لتوسيع النفوذ وحشد مزيد من الحلفاء خاصة في مناطق المصالح الحيوية للسعودية.

وبناء على المعطيات أعلاها، يمكن القول أن هناك منافسة دولية وإقليمية شديدة لإحلال دوائر النفوذ التقليدية في منطقة البحر الأحمر عبر أداة التنسيق والتعاون الاقتصادي، على أن يظل تواجد القوى التقليدية (أمريكية وأوروبية) في شكله الأمني من خلال تأمين البحر الأحمر وحرية عبور التجارة العالمية، وستزداد تلك المنافسة مستقبلاً مع ظهور فوائدها مبادرة طريق الحرير الصينية على منطقة البحر الأحمر والعالم. ويتبوأ حوض البحر الأحمر موقعاً استراتيجياً مهماً في الاستراتيجيات الدولية، وقد أصبح بحكم مميزاته الجيوبوليتيكية محط أنظار القوى الإقليمية والدولية على حد سواء، وصار سبباً في اشتداد التنافس بين عدة لاعبين دوليين مختلفين، والدول التي تحاول بسط نفوذها على هذه المنطقة تريد أن تستفيد من مواردها الطبيعية الضخمة، إلى جانب موقعها الاستراتيجي، وتأتي الولايات المتحدة والصين وروسيا في مقدمة القوى الكبرى المتنافسة الآن فيها والمرشحة للتنافس أكثر مستقبلاً، وكذلك تركيا وإيران وإسرائيل والسعودية ومصر والإمارات وإثيوبيا. وتقود هذه المنافسات دول الخليج الغنية بالموارد، التي أدت مفاهيمها التوسعية تجاه البلدان المجاورة إلى بسط نفوذها عبر مساحات متزايدة من الأرض والبحر، وتشمل هذه الخريطة اليمن، التي تدور على أرضها رحى إحدى أكثر الحروب دموية في العالم، والقرن الإفريقي، الذي يشهد ثلاثة تحولات سياسية استثنائية وحساسة للغاية، في كل تحول من هذه التحولات، تشتبك دول الخليج والمنافسون في الشرق الأوسط في صراعات خبيثة من أجل التفوق الإقليمي، فبرز المحور الثلاثي (مصر - السعودية - الإمارات) في مواجهة المحور الثنائي (تركيا - قطر)، وتتغلغل إيران وإسرائيل في وسط هذه التنافسات والتقاطعات الجيوسياسية.

وتزايدت حدة المنافسة ودينامياتها بعد إنشاء الصين أول قاعدة بحرية خارجية لها عند البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، واحتلت الجغرافيا الاقتصادية مكانة بارزة في هذه الصراعات الاستراتيجية بين هذه القوى متعددة الأقطاب والمستويات ومتنافضة الأهداف والاستراتيجيات ومتباينة السياسات؛ فبالإضافة إلى 700 مليار دولار من التجارة العالمية المنقولة بحرًا والتي تعبر بالفعل عبر هذا المسار كل عام، كان طريق الحرير الصيني الجديد، والأسواق والطبقات الصاعدة في إفريقيا، والموانئ العميقة واكتشافات الطاقة في القرن الإفريقي، والمشاريع التنموية العملاقة كالسدود والزراعة والصناعة في القرن الإفريقي، ومشاريع البنى التحتية ذات العوائد المجزية كالطرق والجسور والأنفاق والسكك الحديدية، كل ذلك موضع حوار وتنافس بين أصحاب النفوذ في المنطقة وما وراءها. وأن الاستثمارات الصينية المتزايدة تجعل منها لاعبًا رئيسيًا تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الإفريقي والخليج العربي.

كما احتلت الجغرافية العسكرية مكانة وأهمية بارزة في السياسات والاستراتيجيات للقوى المتعددة الأقطاب والمستويات المتنافسة والمتصارعة بغرض التموضع بالمنطقة؛ فالقوى المتبارزة سارعت إلى حشد الأصدقاء والحلفاء وإيجاد تعهدات الولاء، فتكالبت نحو الموانئ التجارية والمواقع العسكرية على ساحل البحر الأحمر في القرن الإفريقي. وأن تغيرات الربيع العربي وحرب اليمن وأزمة الخليج الأخيرة أدت إلى موجة جديدة من الانخراط في هذا السباق وزيادة حمى الصراع بالمنطقة، وأن هذه السباقات المحمومة

سبقتها مقدمات، إذ حولت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة نحو مصر منذ عام 2011م، خوفاً من صعود الإخوان المسلمين وتمددهم نحو المنطقة. وفي عام 2014م، قامت بتغيير توجه السودان وإرتريا وبعادهما من الدوران في الفلك الإيراني، بهدف منعها من التغلغل وترسيخ نفوذها في منطقة القرن الإفريقي، وفي عام 2015م أنشأت قاعدة عسكرية في القرن الإفريقي، تشنان منها حرباً ضروساً ضد الكلاء الإيرانيين والخصوم الإسلاميين في اليمن. وبحلول عام 2017م، كانت مسألة التنافس بين القوى المتعددة الاقطاب قد بدأت أيضاً في تنشيط ساحة البحر الأحمر، إذ أنشأت بكين أول قاعدة عسكرية لها في جيبوتي، عند تقاطع البحر الأحمر مع خليج عدن، وبدأت مؤسسة الدفاع الأمريكية - البنتاغون والقيادة القتالية المسؤولة عن إفريقيا والشرق الأوسط والمحيطين الهندي والهادي والقيادة الأمريكية في إفريقيا أفريكوم- في توجيه اهتمامها إلى المنطقة. وأن وجود جيش التحرير الشعبي الصيني عند تقاطع هذه المناطق، ونسبة لأهمية عنق الزجاجة البحري للتجارة الدولية وحرية الملاحة في جميع أنحاء العالم، وتحركات الأساطيل والسفن الحربية والغواصات البحرية، كل ذلك جعلت البحر الأحمر محك اختبار وبؤرة صراعية حاضراً ومستقبلاً للقوى العظمى والصاعدة. وحسب المقاربات الاستراتيجية فإن النفوذ العسكري والاستخباري للولايات المتحدة يتزايد أكثر لمواجهة التمدد الجيوسياسي للصين ومواجهة الإرهاب والقرصنة بالمنطقة. يمكن القول أن التنافس الراهن والمستقبلي بين القوى العظمى بالمنطقة تظهر تفوقاً عسكرياً وأمنياً للولايات المتحدة الأمريكية، بينما تتفوق الصين اقتصادياً وتجارياً بالمنطقة. وتظل روسيا تبحث عن استعادة دورها المفقود ونفوذها التاريخي بالمنطقة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وتحاول فرنسا المحافظة على إرثها القديم بالمنطقة، كما تحاول إيطاليا وأسبانيا وبريطانيا واليابان والهند التوضع والبحث عن المصالح في وسط هذه الصراعات المحمومة.

أما القوى الإقليمية على رأسهم إسرائيل ستظل اللاعب المحوري في البحر الأحمر أمنياً، وهي تحاول لعب دور شرطي الولايات المتحدة بالمنطقة وتستمر في التغلغل في دول المنطقة سياسياً واستخبارياً، أما تركيا فقد تلعب الدور الكبير في الصومال بينما تتضاءل أدوارها في بقية دول المنطقة لا سيما السودان وإثيوبيا نسبة للتغيرات الجيوسياسية التي شهدتها هذه الدول، بينما إيران تستمر في صراعاتها المتعددة المستويات مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ودول الخليج العربي، وتحاول تسخين أكثر لجبهات القتال وإشعال مزيد من الحروب إذا لم تتفق معها الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها بالمنطقة.

أما على صعيد التنافس بين دول المنطقة فيبرز بوضوح التنافس بين مصر والمملكة العربية السعودية وإثيوبيا والإمارات العربية المتحدة وقطر أمنياً وسياسياً واقتصادياً، وسيحاول السودان وإرتريا لعب أدوار هنا وهناك. وفي بعض الملفات بالمنطقة كالمياه، من المرجح أن تساند السودان إثيوبيا، بينما المملكة العربية السعودية والإمارات تسانداً مصر، أما في بعض الملفات مثل أمن البحر الأحمر وتقاسم النفوذ فيها وكيفية إدارة مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن وزيادة التعاون التنموي والإنساني وإقامة الشراكات الاستراتيجية الاقتصادية والتبادلات التجارية، فيبرز النفوذ السعودي أكثر وتجد المساندة من غالبية دول المنطقة على حساب مصر والتي أبدت رفضها دعوة إثيوبيا للانضمام وتخشى الدور الإثيوبي في البحر الأحمر.

المصادر والمراجع:

- (1) سلمى عثمان سيد أحمد، الأهمية الإستراتيجية لجزر البحر الأحمر، مجلة القلزم، العدد الأول، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر، الخرطوم، إبريل 2020م، ص 26.
- (2) ابوبكر فضل محمد عبدالشافع، «أثر الصراع الإستراتيجي للقوى العظمى على الأمن: منطقة القرن الإفريقي الكبير نموذجاً»، اطروحة دكتوراة في الدراسات الاستراتيجية، غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهري، 2020م، ص 45.
- (3) محمد مجاهد الزياد، 12 نزاعاً دولياً وإقليمياً تدور في البحر الأحمر حالياً بصورة مباشرة وغير مباشرة، آراء حول الخليج، على الرابط: <https://araa.sa/index.php?view=article>.
- (4) ابوبكر فضل محمد عبدالشافع، مرجع سابق، ص 47.
- (5) محمد مجاهد الزياد، 12 نزاعاً دولياً وإقليمياً تدور في البحر الأحمر حالياً بصورة مباشرة وغير مباشرة، آراء حول الخليج، على الرابط: <https://araa.sa/index.php?view=article>.
- (6) عدنان موسى، التنافس الجيوبوليتيكي: مجلس البحر الأحمر وهيكله نظام إقليمي جديد، مركز المسبار للدراسات والبحوث، نشر بتاريخ 29 يناير 2020م، (تاريخ الدخول 21 مايو 2020م)، الرابط: <https://www.almesbar.net/%D8A7%D9%84>.
- (7) أبوبكر فضل محمد، أمن الطاقة والصراع الاستراتيجي للقوى العظمى في حوض البحر الأحمر، مجلة القلزم، العدد الأول، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر، الخرطوم، مايو 2020م، ص 85.
- (8) آلاء أبو رميلة، خطة إثيوبيا لتقسيم الصومال والسيطرة على سواحلها، الجزيرة نت، نشر بتاريخ 12 مايو 2018م، (تاريخ الدخول 1 يونيو 2020م)، الرابط: <https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2018/5/12/%D9>.
- (9) آلاء أبو رميلة، خطة إثيوبيا لتقسيم الصومال والسيطرة على سواحلها، الجزيرة نت، نشر بتاريخ 12 مايو 2018م، (تاريخ الدخول 1 يونيو 2020م)، الرابط: <https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2018/5/12/%D9>.
- (10) زاك فريتزين، مرجع سابق، ص 5.
- (11) ابوبكر فضل محمد عبدالشافع، الصراع الإستراتيجي للقوى العظمى، مرجع سابق، ص 430.
- (12) حمدي عبدالرحمن حسن، تحالف البحر الاحمر وإحياء مفهوم «الأفرايبا»، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 12 يناير 2020م، (تاريخ الدخول 31 مايو 2020م)، الرابط: [https://future.com/uae.com/ar/Main page/item/5195](https://future.com/uae.com/ar/Main%20page/item/5195).
- (13) زاك فريتزين، نحو منتدى للبحر الأحمر، مرجع سابق، ص 1.
- (14) المرجع نفسه، ص 7.
- (15) حسن مصدق، البحر الأحمر ساحة حرب معلنة بأجنادات دولية وإقليمية مختلفة، العربي، نشر بتاريخ 22 أكتوبر 2019م، (تاريخ الدخول 31 مايو 2020م)، الرابط: <https://alarab.com>.

- . [co.uk/%https://alarab.co.uk/%D8%A7](https://alarab.co.uk/%D8%A7)
- (16) حمدي عبدالرحمن حسن، تحالف البحر الأحمر وإحياء مفهوم «الأفريقيا»، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 12 يناير 2020م، (تاريخ الدخول 31 مايو 2020م)، الرابط : [https://future.uae.com/ar/Main page/item/5195](https://future.uae.com/ar/Main%20page/item/5195)
- (17) زاك فيرتين، نحو منتدى للبحر الأحمر: الخليج العربي والقرن الإفريقي وهيكل نظام إقليمي جديد، معهد بروكجز، قطر- الدوحة، 2019م، ص 1.
- (18) المرجع نفسه، ص 7.
- (19) زاك فيرتين، نحو منتدى للبحر الأحمر، مرجع سابق، ص 9.
- (20) أبو بكر فضل محمد، مرجع سابق، ص 14.
- (21) صادق الشيخ عيد، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا - جنوب الصحراء، مجلة رؤية تركية، العدد 4، القاهرة، 2015م، ص 105.
- (22) محمد رضا فودة، السياسة المصرية تجاه منطقة القرن الأفريقي، ورقة علمية قدمت في أعمال المؤتمر السنوي الثاني، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 1985م، ص 911.
- (23) جمال عبدالرحمن رستم، التنافس الإقليمي والدولي في البحر الأحمر وأثره على أمن الدول المتشاطئة، المركز العربي للبحوث والدراسات، نشر بتاريخ 1 يناير 2020م، (تاريخ الدخول 22 مايو 2020م)، الرابط: <http://www.acrseg.org/41448>
- (24) شريف مبروك، مستقبل الترتيبات الأمنية العربية في البحر الأحمر، شئون عربية، العدد 177، 3 مارس 2019م، (تاريخ الدخول 30 مايو 2020م)، الرابط: <https://api.whatsapp.com/send>
- (25) خالد حماد أحمد عياد، أهمية جزر البحر الأحمر في الأمن القومي العربي جزيرة حنيش الكبرى وتيران وصنافير دراسة حالة 1956 - 2017م، اطروحة دكتوراة في العلوم السياسية، جامعة مؤتة، 2017م، ص 49.
- (26) جمال عبدالرحمن رستم، أمن البحر الأحمر في بيئة إقليمية ودولية متغيرة، مجلة دراسات أفريقية، العدد 50، 2013م، ص 63.
- (27) محمد مجاهد الزياد، نزاعا دوليا وإقليميا تدور في البحر الأحمر حاليا بصورة مباشرة وغير مباشرة، آراء حول الخليج، على الرابط: <https://araa.sa/index.php?view=article>
- (28) عسكرة البحر الأحمر، مقدمة لحرب إقليمية جديدة موقع الحرة، 28 ديسمبر 2017م، (تاريخ الدخول 11 مايو 2020م) على الرابط:
- (29) عيسى السيد الدسوقي، التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، دار الأحمدى للنشر والتوزيع، 2009م، ص 138.
- (30) إجلال رأفت وآخرون، العرب والقرن الأفريقي: جدلية الجوار والانتماء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت- أكتوبر 2013م، ص 222 - 223.
- (31) مسفر بن صالح الغامدي، النفوذ الإيراني في حوض البحر الأحمر: أهداف ومعوقات البقاء في

- إقليم حيوي، مجلة الدراسات الإيرانية، مركز رصانة، الرياض، ديسمبر 2017م، العدد الخامس، ص 17.
- (32) شريف مبروك، مستقبل الترتيبات الأمنية العربية في البحر الأحمر، شئون عربية، العدد 177، 3 مارس 2019م، (تاريخ الدخول 30 مايو 2020م)، الرابط: <https://api.whatsapp.com/send>.
- (33) محمد رمضان أبو شعيشع، الوجود الإيراني في القرن الأفريقي: دراسة حالة على إريتريا، نشر بتاريخ 29 أكتوبر 2018م، (تاريخ الدخول 12 يونيو 2020م)، الرابط: <https://afaip.com/%D8%A7%D9%84%D9%88%>.
- (34) خطار ابو دياب، البحر الأحمر في معادلات الأمن العربي، العربية نت، 31 أكتوبر 2015م.
- (35) أماني الطويل، مخاطر عدم الاستقرار على أمن البحر الأحمر أو ماهو مسار التهديدات في باب المنذب؟، في ندوة مشتركة حول «التطورات في منطقة القرن الإفريقي وأمن البحر الأحمر» نشر بتاريخ 3 ديسمبر 2018م، (تاريخ الدخول 31 مايو 2020م)، الرابط: <https://ecfa-egypt-org/2018/12/03/%D9%>.
- (36) فادي عيد، أصابع الحرس الثوري بالقرن الأفريقي، المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة (37) مسفر بن صالح الغامدي، مرجع سابق، ص 135.
- (38) أماني الطويل، مخاطر عدم الاستقرار على أمن البحر الأحمر أو ماهو مسار التهديدات في باب المنذب؟، في ندوة مشتركة حول «التطورات في منطقة القرن الإفريقي وأمن البحر الأحمر» نشر بتاريخ 3 ديسمبر 2018م، (تاريخ الدخول 31 مايو 2020م)، الرابط: <https://ecfa-egypt-org/2018/12/03/%D9%>.
- (39) أمن منطقة البحر الأحمر، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مسارات، العدد 38، أكتوبر - نوفمبر 2018م، الرياض، ص 11.
- (40) مسفر بن صالح الغامدي، مرجع سابق، ص 12.
- (41) مسفر بن صالح الغامدي، مرجع سابق، ص 12.
- (42) شريف مبروك، مستقبل الترتيبات الأمنية العربية في البحر الأحمر، شئون عربية، العدد 177، 3 مارس 2019م، (تاريخ الدخول 30 مايو 2020م)، الرابط: <https://api.whatsapp.com/send>.
- (43) محمد مجاهد الزيات، 12 نزاعا دوليا واقليميا تدور في البحر الأحمر حاليا بصورة مباشرة وغير مباشرة، آراء حول الخليج، على الرابط: <https://araa.sa/index.php?view=article>.
- (44) زاك فيرتين، 6 سيناريوهات .. دليلك لفهم موازين القوى في منطقة البحر الاحمر، ساسة بوست، نشر بتاريخ 16 يناير 2020م، (تاريخ الدخول 4 يونيو 2020م)، الرابط: <https://www.sasapost.com/translation/red-sea-geopolitics-six-plotlines-watch>.
- (45) زاك فيرتين، نحو منتدى البحر الأحمر، مرجع سابق، ص 3.
- (46) نفس المرجع السابق، ص 4.
- (47) زاك فيرتين، نحو منتدى البحر الأحمر، مرجع سابق، ص 5.

- (68) ابوبكر فضل محمد عبدالشافع، الصراع الاستراتيجي، مرجع سابق، ص 156.
- (69) إثيوبيا وفرنسا توقعان اتفاقا عسكريا وتفتحان «صفحة جديدة» في العلاقات، رويترز 13 مارس 2019م، (تاريخ الدخول 10 يونيو 2020م)، الرابط: [https:// ara.reuters.com/article/](https://ara.reuters.com/article/) worldNews .
- (70) ابوبكر فضل محمد عبدالشافع، أمن الطاقة، مرجع سابق، ص 188.
- (71) الشافعي أبتديون، «فرنسا والقرن الأفريقي: إعادة التموضع والتحالفات ورهانات المستقبل»، 25 مارس 2019م، (تاريخ الدخول 12 يونيو 2020م)، الرابط: [http:// studies. Aljazeera.net](http://studies.aljazeera.net) .
- (72) لقرن الإفريقي وجود أجنبي في 23 قاعدة عسكرية، الوطن أون لاین، 23 إبريل 2020م، (تاريخ الدخول 12 يونيو 2020م)، الرابط: <https://www.alwatan.com.sa/article/1043944> .
- (73) خالد حماد أحمد عياد، مرجع سابق، ص 42..
- (74) إجلال رأفت وآخرون، مرجع سابق، ص 218.
- (75) خالد حماد أحمد، مرجع سابق ، ص 43.
- (76) زاك فيرتين، منافسات البحر الأحمر، مرجع سابق، ص 20.
- (77) أحمد سليم البرسان، نيودلهي تواجه الهيمنة الصينية في القارة السمراء العلاقات الأفريقية - الهندية وأبعادها على الخليج العربي، آراء، جامعة الملك عبدالعزيز - جدة، نشر على الرابط: [https:// aara.sa/index.php?option=com](https://araa.sa/index.php?option=com)
- (78) زاك فيرتين، منافسات البحر الأحمر، مرجع سابق، ص 20.